

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.29
25 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الارجنتين)	السيد كابوتو	: <u>الرئيس</u>
(فانواتو)	السيد فان ليروب	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

ألقى كلمة كل من :

السيد أسفيدو (باراغواي)
السيد سي (غامبيا)
السيد موليرو (كينيا)
السيد ندونغ (غينيا الاستوائية)
بيترز (سانت فنست وجزر غرينادين)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التمحجات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد اسيفيدو (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود فسي
مستهل كلمتي أمام الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة أن أتوجه بتحية تقدير
واحترام للرئيس السيد دانتي كابوتو وزير الخارجية والعبادات بجمهورية الأرجنتين ،
ويحدونا وطيد الأمل أن تكمل هذه الدورة بالنجاح وتسفر بقيادته الحكيمة عن حلول
ناجعة في مجال السلم والأمن الدوليين .

كما أننا نحيي الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي نعرب له عن
امتناننا لما يبذل به من جهود دائبة ومثمرة في سبيل السلم . وقد حققت مساعيهِ
القيِّمة للعالم الانتصارات الجليلة التي تضي على هذه المنظمة دور القيادة
العالمية .

ان الاعتراف العادل بهذه الجهود يعبر عنه بوضوح منح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ مؤخرا لقوات الامم المتحدة لحفظ السلام ، وهي حقيقة تشعرنا بارتياح كبير . منذ عام ١٩٤٥ ، لم تساور جمهورية باراغواي أية شكوك على الاطلاق إزاء حقيقة احتياج العالم إلى منظمة تحترمها جميع الدول وتستند إلى القانون الدولي ومبادئ العدالة والسلام والامن النبيلة وتكفل في جميع الاوقات تسوية النزاعات بالطرق السلمية واستمرار التنمية الاجتماعية الاقتصادية واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وإلى مبادئ أخرى لا تقل أهمية عن المبادئ السالفة الذكر مثل حرمة أراضي الدول والمساواة القانونية فيما بين جميع البلدان .

اننا لا نستطيع أن نفهم أبدا موقف تلك الدول ، التي تتناسى التزاماتها الادبية تجاه المنظمة وتتحاشى هذا المحفل لتسوية الصراعات الدولية ، حارمة بذلك الامم المتحدة من دورها القيادي الذي يتعين التسليم به على ضوء المقاصد التي أنشئت من أجلها .

واليوم ، تتعزز آمالنا ثانية لان أهمية الامم المتحدة يجري التسليم بها بإدراك جديد في كل مكان يعاني من مشاكل تتمثل بالقانون الدولي ويتعين حلها . والفضل في ذلك يرجع إلى العمل المثمر الذي اضطلع به الامين العام وممثلوه الشخصيون وإلى التغيير في المواقف ، الذي يبدو أنه تحقق أخيرا وخلق لدى الدول الاستعداد لتسوية منازعاتها بمساعدة منظمنا .

باسم جمهورية باراغواي ، أود أن أعرب عن ارتياحنا للانباء التي سبقت دورة الجمعية العامة هذه ، والتي تتحدث عن امكانية حل صراعات مزمنة عن طريق التدخل الفعال لمنظمنا . ونأمل أن يثبت الزمن اننا مصيبون ، وأن ما يبدو الآن مجرد بوادر للحل سيصبح واقعا فعلا يخدم جميع الشعوب ، وأنه سيقال ان الحكومات أعطت الامم المتحدة في فترة من التاريخ الامكانية الفعالة لحل مشاكل بدت غير قابلة للحل ، مثل حرب الخليج الفارسي ، والانسحاب التدريجي للقوات الاجنبية من أفغانستان ، وإمكانية انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وإمكانية إبرام اتفاق سلام بين أنغولا وكوبا

وجمهورية جنوب افريقيا ، وبدء حوار تحت رعاية الامم المتحدة بين الطائفتين القبرصيتين .

لا يمكنني ان افعل شيئا افضل من ان اقتبس من الخطاب الذي القاه من على هذه المنصة الجنرال الفريدو ستروسنر ، رئيس جمهورية باراغواي ، في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، حيث قال :

"يشرفني ان اُسمع هذا المحفل الرفيع صوت جمهورية باراغواي ، وان انقل اليه فكر امة تكرر نفسها حقا للسلم وتمسك بالمثل العليا العالمية المتمثلة في الامن والحرية والعدالة والتنمية .
..."

"إن جمهورية باراغواي تتمسك بقوة بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والمساواة بين الدول أمام القانون ، وتقرير الشعوب لمصيرها .

"وفي جميع المحافل الدولية نتخذ مواقف واضحة تحبذ قيام علاقات بين الدول تقوم على مبادئ قانونيين عادلين هما التعاون والاحترام المتبادل .
"وفي الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية ، نرفع لواء الصداقة والتعاون في ثقة كاملة بالنتائج المفيدة التي تتأتى عندما تقوم العلاقات بين الدول على الارادة الصادقة وروح التضامن .

"وفي كل المناسبات والمؤتمرات والاجتماعات الدولية نتكلم بلغة السلام البناءة مبرزين بذلك الواقع الذي تعيشه حاليا جمهورية باراغواي .
"أما القانون الدستوري في باراغواي فإن مبادئه الاساسية هي احترام القانون الدولي ، وإدانة الحروب والعدوان والغزو وكل أشكال الاستعمار والامبريالية ، وتسوية المنازعات الدولية سلميا بالوسائل القانونية ، واحترام حقوق الانسان وسيادة الشعوب ، والتطلع إلى العيش في سلام مع جميع الامم" . (A/S-15/PV.8 ، ص ٢ و ٣)

ان توق الشعوب الى سلام حقيقي يحسن العلاقات فيما بينها توق عالمي .
فالدول ، دون استثناء ، تحترم القانون الدولي ، وتنظر بقلق الى القرارات التي

تتخذها بعض الدول من جانب واحد في علاقاتها مع بلدان أخرى ، مما يضر لا بسمعة الأمم المتحدة فحسب ، بل وبالمبادئ الأساسية للميثاق ، الذي اعتمد للقضاء على شرور الحرب والاجحاف واستفحال استخدام القوة الوحشية والتدخل الاجنبي في شؤون الدول الأخرى وجميع الشرور الأخرى التي تضر بالعلاقات بين الشعوب .

يود بلدي أن يفتنم هذه الغرمة ليعرب عن امتنانه لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها على العمل الذي تظطلع به في كل مكان ، لاسيما الجهود التي بذلت نيابة عن البلدان غير الساحلية ذات التنمية المنخفضة نسبيا . إننا ممتنون للمساعدة المستمرة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الذي نغذ ويتابع تنفيذ عدد كبير من المشاريع في جميع أنحاء العالم لتلبية الحاجة لوضع التكنولوجيا في خدمة البلدان الأقل نموا . لا بد لنا من القول ، حتى لو كان في ذلك تكرار لما قلناه ، إن انتصار عصرنا هذا يفرض التزاما أدبيا لا مفر منه على البلدان الغنية في وقت يحيط فيه الفقر المدقع من كرامة الانسان في أجزاء عديدة من العالم .

يصل عدد الفقراء في امريكا اللاتينية الى حوالي ١٧٣ مليون نسمة . ومن بين هؤلاء ، يعيش ٦١ مليون نسمة في فقر مدقع . واذا استمرت الامور في السير في هذا الاتجاه ، فإن عدد الفقراء في امريكا اللاتينية سيصل بحلول عام ١٩٩٠ ، وفقا لما يقوله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الى ٢٠٤ ملايين نسمة . ويقول البرنامج أيضا أن هناك دينا اجتماعيا قيمته ٢٨٠ مليون دولار امريكي - وهو المبلغ الذي يتعيّن على تلك الدول أن تستثمره لاستئصال الفقر .

ويتعين بالطبع أن ينظر الى هذه الأرقام المذهلة على ضوء علاقتها بمشكلة الدين الخارجي الذي تترجح تحته بلدان امريكا اللاتينية ، في وقت تتطلب التنمية فيه استثمارات جديدة ، وأسعار المواد الخام المصدرة من العالم النامي لا تعود بمردود مناسب . ومع أن جمهورية باراغواي ، لحسن الحظ ، ليست في الوضع الذي تجد بلدان عديدة من بلدان المنطقة نفسها فيه ، فإننا نعرب عن تضامننا الكامل مع جميع الذين يرون مستقبلهم مهددا بهذه المشكلة التي تحد من تنميتهم وفرص تحسين مستويات معيشتهم . وهذه المشكلة لا تحتاج الى حلول اقتصادية فحسب ، بل الى حلول سياسية

تُسلم بالالتزامات الأدبية التي تتحملها الدول الصناعية العظمى تجاه أقل البلدان نمواً . لقد بلغت الديون الأجنبية لمنطقتنا حوالي ٤١٠ بلايين دولار أمريكي في عام ١٩٨٧ ، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية سددت القارة ١٥٠ بليون دولار أمريكي لشبكة المصارف الدولية لخدمة الديون واستهلاكها وبتسديد الفوائد فقط ، دون تخفيض مجموع الديون الأصلي ، الذي ازداد في الواقع نتيجة للقروض الجديدة التي جرى الحصول عليها ، في سباق خطير بين محاولات تحسين مستوى المعيشة لغالبية شعوبنا وبين التوزيع غير العادل للدخل بين الشمال والجنوب .

ان موضوع الدين الخارجي خطير الى حد أن تقارير الأمم المتحدة التي نشرت مؤخراً تمنح الدائنين بتخفيض المبالغ المستحقة لصالحهم بمقدار ٣٠ في المائة ، اذ بدون ذلك سيتعذر الوفاء بالالتزامات وحل المشاكل المنبثقة عن هذه المسألة المشيرة للقلق حلاً مُرضياً . وقد أعربت منظمات أمريكية لاتينية تقنية عالية التخصص عن رأي مفاده أن حل مشكلة الدين الخارجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة التجارة في المنطقة وتحسين أسعار السلع الأساسية التي تبيعها البلدان المدينة للعالم الصناعي تحسيناً كبيراً .

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يستحق الشناء . إننا نعرف التزام الأمين العام بالنهوض بمسؤولياته الصعبة والنبيلة بوصفه رجل سلم ومصالحة وحوار على الصعيد الدولي . وتوجد على الدوام عوامل تقوض النظام الدولي والسلم ، ولا تقع في إطار ولاية الأمم المتحدة . إلا أن مسيرة الأيام تبين أن القرارات الانسانية والانفرادية تصبح أكثر ندرة ، لاسيما على ضوء ما يجري في هذه الفترة ، التي تبين لنا أن عمل المنظمة والأمين العام يعطي نتائج ايجابية على الرغم من المصاعب العديدة التي تعترض الطريق الشائك للسلم والعدالة والتسويات السلمية للنزاعات .

تشهد جمهورية باراغواي نموا مشجعا في اقتصادها ، فعلى سبيل المثال ، وصل معدل نمو ناتجنا القومي الإجمالي الذي كان ٤,٣ في المائة عام ١٩٨٧ إلى ما يقرب من ٦ في المائة هذا العام بفضل النتائج الطيبة المنتظرة ولاسيما في قطاع الزراعة . ولذا فبرغم ظروف الاقتصاد العالمي المعاكسة فإن جمهورية باراغواي ، طبقا لتقرير للبنك الدولي ، واحدة من البلدان التي تتمتع بأعلى معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال العقدين الماضيين . وتؤكد مصادر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن معدل النمو التراكمي في الناتج القومي الإجمالي للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ بلغ ١٦,٩ في المائة وهو من أعلى المعدلات في بلدان أمريكا اللاتينية غير المصدرة للنفط . وهذا التحرك إلى الامام في اقتصاد باراغواي جاء نتيجة تنفيذ خطة من شأنها إعطاء قوة دفع للاقتصاد ، وقد تم تنفيذها فعلا بانضباط وتكشف في إطار من السلم والسكينة .

إن الاستراتيجية الاقتصادية والمالية ، فضلا عن الجهود الكبيرة المبذولة ، قد استهدفت ومازالت تستهدف تحقيق تنمية متواصلة والتصدي للاتجاهات المعاكسة في معدلات التبادل التجاري وعبء أقساط الديون وفوائدها ، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمارات إلى الداخل . وهذه هي العوامل التي تجبر جميع البلدان النامية على اتخاذ تدابير قاسية للتكيف الاقتصادي .

ولكن برغم عدم استقرار تطورات الاقتصاد العالمي بسبب القيود المفروضة على التجارة الدولية ، وكذلك مشاكل الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية ، فإن جمهورية باراغواي تواصل بذل جهودها لتوفير نوعية أفضل للحياة والتعليم والصحة العامة في البلاد ، كما تواصل تشجيع التنمية الزراعية والصناعية ، بالإضافة إلى بذل جهود ضخمة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية . ونظرا لعلاقات الود الأخوية التي تربط بلدي من ناحية أخرى بجيرانه ، فإننا ننوي أيضا القيام بمشاريع كبرى للتكامل سيكون لها أثر واسع النطاق وإيجابي على التنمية في أمريكا اللاتينية . ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد أنه مع بداية التشغيل التجاري للتوربينين ١٢ و ١٣ المستهدف في نهاية هذا العام ، فإن سد إيتابو - وهو أكبر سد في العالم بني بالاشتراك مع حكومة جمهورية البرازيل

الاتحادية - سوف يولد ١٠٠ ٠٠٠ ٩ كيلووات . وكذلك يستمر العمل في إنشاء سد ياسيريتسا الكهرومائي على نهر بارانا والذي سيولد طاقة تبلغ ٤ ٠٥٠ ٠٠٠ كيلووات ، وكذلك فسي إنشاء جسر دولي أوشك الآن على الانتهاء بطول ٦٠٠ ٢ متر . ويجري تنفيذ هذين المشروعين بالاشتراك مع جمهورية الأرجنتين . وقد ترتبت على هذه المشروعات الضخمة فعلا الثمار الايجابية التالية : توافر طاقة كهربية كبيرة ، وإمكانات لاقامة صناعات كثيفة الاستخدام للكهرباء ، وتصدير الطاقة المتولدة من هذه الصناعات ، وكهربسة القرى والمدن في داخلية البلاد حيث استفادت منها حتى الآن ٢٨٩ قرية .

وينبغي أن نشيد بالتسهيلات التي منحتها لنا البلدان الشقيقة في الموانئ الحرة مثل بارانغوا وريو جراندي سور في البرازيل ، وروزاريو وبوينس آيرس في الأرجنتين ، ونويفا بالميرا ومنتفيديو في أوروغواي وانتوفاغاستا في شيلي ، وماتاراني في بيرو . وهذان الأخيران يقعان على ساحل المحيط الهادئ .

وإنني أذكر هذه الأمثلة على النمو والجهود والتضحيات لكي أدلل على قوة حكومة تدرك مسؤولياتها وتنشد ترقية الحياة لشعبها بما يتفق وتقدم الحضارة .

وفي ١٥ آب/أغسطس من هذا العام بدأت فترة جديدة في حياة الحكومة بمقتضى الدستور الوطني الذي أعلن في عام ١٩٦٧ ، وهو وثيقة لا خلاف عليها أصدرتها الجمعية التأسيسية الوطنية التي كانت تضم أربعة أحزاب سياسية . وكانت الانتخابات التي أجريت لفترة السنوات الخمس ١٩٨٨ - ١٩٩٣ حرة ومباشرة طبقا لاحكام قانون الانتخاب . وقد مورس حق الاقتراع كالعادة بإزاء خيارات متعددة وفي إطار الفترة الزمنية التي حددها القانون . وتعمل سلطات الدولة الثلاث بحرية ، وتسير الأمة نحو تحقيق أهداف أفضل في مجالي التقدم والتنمية في ظل بيئة من التعدد الحزبي مفتوحة لجميع التيارات السياسية الديمقراطية التي تتفق مع القواعد القانونية التي يتساوى أمامها الجميع .

لقد كانت حرب الخليج الفارسي ولا تزال موضع اهتمام جمهورية باراغواي ، ويبدو أن الحرب قد انتهت بفضل المفاوضات الحاذقة التي أجراها الأمين العام وبفضل المكانة المعنوية لمنظمتنا . ونحن نحيي الروح الطيبة التي أبدتها الطرفان المعنيان

الذان تخليا عن التملب واختارا بدلا من ذلك الحوار من أجل المصالحة . وتأمل جمهورية باراغواي في نجاح هذه الجهود بما يدعم سلم العالم .

وهناك موضوع رئيسي آخر وسط الصراعات الدولية التي تهدد السلم والامن الدوليين مازال يمثل مشكلة شائكة وهو موضوع أفغانستان . ويمكن تلخيص هذه المسألة في أنها تدخل مسلح من جانب دولة عظمى أظهرت استهانة بمبادئ تقرير المصير للشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وتعد الاخبار المتعلقة بالانسحاب التدريجي للقوات المحتلة انجازا استثنائيا آخر للأمم المتحدة ، وهي موضع ارتياح عميق للمجتمع الدولي وعلامة على أن الممارسة الدولية تتحرك من جديد نحو احترام سيادة الدول وفق مبدأ آخر هو المساواة القانونية بين الدول . ونحن نرجو أن يصبح انسحاب جميع القوات في القريب العاجل حقيقة واقعة لصالح المؤسسات التي يقوم عليها النظام الاخلاقي للحياة الدولية والاحترام بين الدول .

إننا نلاحظ باهتمام تطور المحادثات غير الرسمية التي دارت مؤخرا ، بناء على طلب اندونيسيا وأعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للنظر في مشكلة كمبوتشيا في سياق البحث عن حل سياسي طويل الاجل يتفق مع قرارات منظمنا . ويظل انسحاب القوات العسكرية الاجنبية هو الشرط الاساسي لإعادة السيادة والاستقلال وتقرير المصير إلى كمبوتشيا .

ومازالت مشكلة الشرق الاوسط ولبنان مستمرة ، ولم تحدث حتى الان استجابة ببناء لجهود المجتمع الدولي لإعادة التعايش السلمي والتسامح إلى تلك المنطقة . وفي وجه الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام للمنطقة ، ارتفعت أصوات معارضة تزعم أن هذا المؤتمر سيكون بلا جدوى ، دون أن تطرح حلا بديلا يكفل للأطراف التخلي عن مواقفها الاساسية المتعارضة . وجمهورية باراغواي تكرر القول بأن أي ترتيب يتم التوصل إليه ينبغي أن يأتي طبقا لاحكام قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وأنه ينبغي احترام المبدأين الاساسيين في أي قرار يتم اعتماده وهما الاعتراف الكامل بوجود اسرائيل كدولة ذات سيادة وحق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي وطن مستقل . كذلك فلا تزال مشكلة لبنان تسبب القلق لرجال العالم ونسائه ، وقد حان الوقت لوقف الحرب الهوجاء

التي تدمر بلدا كان مركزا للسلم والتقدم ولكن تسوده الآن روح متفاقمة من نزعات الحرب والتدمير .

إن الاحداث التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بمسألة قبري تتيح آفاقا مشجعة لحصل المشكلة على نحو ما ذكره الامين العام في تقريره . وقد استأنف الطرفان محادثاتهما ، وبفضل المساعي الحميدة للامين العام التي طلب إليه مجلس الامن بذلها ، جرى الالتز ، بالتعاون في هذا الصدد .

إن جمهورية باراغواي تأمل بشدة أن يتم من خلال التفاوض المباشر بين الطرفين ، وبمشاركة الامين العام للتقدم المحرز في المراحل الاولى ، التوصل الى الهدف الاساسي الذي يتوخاه المجتمع الدولي ، وهو أن يرى شعب قبري يعيش في سلم ووثام ضمن منظومة الدول .

ان حكومة جمهورية باراغواي ، وفقا لتقليد لم تحد عنه منذ بدأت مشاركتها في الامم المتحدة لدى تأسيسها ، سوف تولي تضامنها وتعاونها ومؤازرتها لاية مبادرة تحظى بتوافق الآراء اللازم لكي توضع موضع التنفيذ من أجل صالح المنظمة والمجتمع الدولي - ابتداء من تعزيز المنظمة ماليا وانتهاءً بالتسوية السلمية للمشكلات المختلفة التي تتصدى لها المنظمة .

إن موقف باراغواي فيما يتعلق بحقوق الانسان كان دوما موقفا يستند الى إقامة العدالة دون إفراط في العقوبة ، حفاظا على أفضل مستويات التعايش بين الحكومات والأمم ، وبالمثل يتعين أن تكفل أحكام الدستور والقانون الحق في الحياة والحريّة والملكية ، الآن وفي المستقبل ، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لقد أعلنت جمهورية باراغواي دائما رفضها في كل المحافل لسبقي التسليح النووي والتقليدي كليهما ، لانهما يؤديان الى إهدار بلايين الدولارات ، بينما تسمى الحاجة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا يمكن تحقيق الامن الدولي ، أو انجاز عملية التنمية ، أو إحلال السلام القائم على احترام كرامة الأمم جميعا ، أو فرض احترام القانون ، أو أعمال الحق في الحياة ، إلا بوقف سباق التسليح في البلدان الغنية والصناعية وفي البلدان التي تحتاج إلى هذه الموارد لتعزيز تدميتها سواء بسواء .

ويشكل الإرهاب آفة أخرى تؤثر تأثيرا سلبيا على بنية الحياة البشرية ذاتها . إن هذه الممارسة ما زالت تقوض النظام الاخلاقي للوجود الإنساني ، وتشير عواقبها المحتمومة استهجان الأمم المحبة للسلام والنظام واحترام حياة الانسان بعيدا عن أي نوع من أنواع التمييز ، كالتمييز بسبب القومية أو اللون أو الاصل أو الرأي . وقد آن الاوان لتتحلى بالصراحة اللازمة ونتساءل عما إذا كانت بلداننا ومنظمتنا قد بذلتنا جهودا كافية للقضاء على هذه الآفة البغيضة ، لانه لا يوجد شيء أخس في العالم وفي تاريخ البشرية من قتل أناس أبرياء بحجة لفت الانتباه إلى قضايا معينة لا يمكن حلها بهذه الطريقة التي تدمر حياة الإنسان ومؤسساته الاجتماعية . وإن جمهورية باراغواي ، التي لم تتعرض لجنون الإرهاب أو للعنف المسلح ، تحث كل الدول الاعضاء ، التي دأبت على تبرير وجود هذه الآفة الاثمة بأسباب دفيئة ، على أن تغير موقفها وأن تؤيد بغير تحفظ كل المبادرات الرامية إلى إزالة الإرهاب من العالم .

هناك بديل وحيد أمام منظمتنا : إما أن تتفق البلدان كلها على مكافحة هذه الممارسة الوحشية والدموية بكل القوة المستمدة من قواعد الاخلاق والقانون ، أو أن

تفقد المنظمة مكانتها ومصداقيتها في أعين شعوب العالم التي ترى في الأمم المتحدة أداة قيمة لا غنى عنها لوضع حد للإرهاب الدولي .

ان حكومة بلدي تكافح آفة المخدرات بكل قوتها القانونية والاخلاقية . وكما

قال رئيس جمهورية باراغواي ، الجنرال الفريديو سترومنر ، أمام الجمعية العامة :

"إننا نواجه بالدستور والقوانين أولئك الذين يحاولون إضعاف

مؤسساتنا الحرة والعملاء المكروهين لذلك السرطان الاجتماعي ، وأعني به

الإتجار بالمخدرات" . (A/S-15/PV.8 ، ص (١)

وقد اشترك بلدي في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على هذا النشاط الضار .

وشارك في المؤتمر الأخير الذي عقد في فيينا بشأن اساءة استعمال المخدرات والاتجار

غير المشروع بها ، وهو يؤيد تأييدا كاملا الإعلان وخطة العمل الوافية اللذين صدرا عن

ذلك المؤتمر الدولي . وتعكف الجهات التشريعية لدينا حاليا على إعداد قانون جديد

لمكافحة تهريب المخدرات ، لاننا نعرف أن تشريعنا يجب أن يكون على مستوى هذه اللحظة

الحزينة بالنسبة للبشرية ، إذ تتعرض فيها المؤسسات الحرة لزعزعة الاستقرار والكائن

الإنساني للتخريب والإفساد .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن منظماتنا قد وصلت الآن الى مرحلة حاسمة في سعيها من

أجل إحلال السلم والامن الدوليين . ونحن واثقون بأن تعاونها القيم مع منظمة الدول

الامريكية ومجموعة النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية سيتسع نطاقه سعيا الى ضمان

مستقبل أفضل لمنطقتنا وللعالم أجمع ، لأنه لا يوجد من يساوره شك في الحاجة إلى وجود

المنظمات الاقليمية وأنشطتها .

إن جمهورية كوريا كانت دائما بلدا يحترم النظام القضائي الدولي احترامما

صارما وبيراعي القانون والقواعد الاخلاقية والقانون الدولي . وتدرك حكومة بلدي أنه

لا توجد أي عقبة تعترض قبول جمهورية كوريا في المنظمة ، مع ترك الباب مفتوحا فسي

الوقت نفسه أمام جمهورية كوريا الشعبية لتحذو نفس الحذو. والذي يسوغ هذا المطلب

هو أنه يجب توسيع نطاق الطابع العالمي للأمم المتحدة ، دونما استبعاد لأي طرف من

الاطراف .

ونقدر تقديرا كاملا ماذا يعني قانون البحار للعالم في سياق وجود مجتمع دولي يتزايد ترابطه وتشاركه ، فالبلدان باتت تسعى للتوصل الى اتفاقات لتحسين استخدام موارد البحار بغير تمييز . ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دليل على التقدم الذي أحرزته البشرية من أجل بلوغ غايات أكثر عدلا . وقد صدقت جمهورية باراغواي على ذلك المك الدولي وستدعم تطبيقه في كل محافل العالم .

إن العالم يتابع عن كثب أعمال هذه الدورة من دورات الجمعية العامة في هذه اللحظات العصيبة التي تتسم بأهمية قصوى للتعایش السلمي بين الشعوب ، حيث تنقل وسائل الإعلام أنباء الأنشطة التي تضطلع بها منظماتنا فيما يتعلق بالهزء المعروفة للصراع والموت والخراب والبؤس والالام .

ومن الضروري مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز السلم والأمن وتخطي الخلافات المفهومة بين الإيديولوجيات القائمة ، وتحدونا رغبة واحدة في خدمة البشرية مع كفالة ألا تتاح لإرهاب الحرب الفرصة لأن يتحكم في العالم مرة أخرى - لأن الحرب المقبلة قد تكون الحرب الأخيرة إذا ما استخدمت فيها الأسلحة النووية . دعونا نواصل مع السعي الى تهيئة مستقبل يسوده الحب والتفاهم بين الافراد والشعوب ، مستقبل يخلو من الكراهية المدمرة والجوع الذي يهدر كرامة أفضل المخلوقات ، والارهاب الذي يبث الرعب في النفوس فيحولنا الى ضوار متوحشة ، والتعصب الذي يقوض النوعية الاخلاقية للحياة في المجتمع . هذا هو الامل الوحيد الذي تبقى لنا بالنظر إلى الترسانات المكذبة في العالم . والامر منوط بنا كيما نحول هذا الطموح ، بالوئام والوفاء ، إلى حقيقة واقعة .

اننا نشق بأن الخالق الاعلى سينير بصائرنا وسيزودنا بالقوة الاخلاقية اللازمة لمواصلة عملنا من أجل إقامة عالم يسوده السلم والعدل .

السيد سي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء

أن أقدم إليكم ، ياسيادة الرئيس ، تهاني وفد غامبيا الحارة لانتخابكم لهذا المنصب

الرفيع ، منصب رئيس الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . واني واثق أنكم ستقودون ، بمهاراتكم وقدراتكم الدبلوماسية التي يجسدها سجلكم الوظيفي الحافل ، مداوات هذه الدورة صوب خاتمة ناجحة . وبوسعكم بإسيادة الرئيس أن تعتمدوا على التعاون الكامل لوفد بلدي معكم في اضطلاعكم بواجباتكم .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق شكر وعرفان وفد بلدي للسيد بيتر فلورين ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، للطريقة الفعالة والمنظمة التي أدار بها مداوات الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد اشادة خاصة بأميننا العام المشاهر السيد خافيير بيريز دي كوييار لجهوده الجديرة بالثناء في تعزيز التعاون الدولي ولتفانيه في السعي إلى إحلال السلم بين الأمم .

إن قرار لجنة نوبل بمنح جائزة السلام لعام ١٩٨٨ لقوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة جدير بتقديرنا واعجابنا . وهذا الإقرار المستحق عن جدارة دليل أيضا على تفاني آلاف الرجال والنساء المنتشرين في أرجاء المعمورة وشجاعتهم والتزامهم التام بأهداف ميثاق منظماتنا ومثله العليا . لذا ، تستحق أسرة الأمم المتحدة التهنئة على ذلك .

في مثل هذا الوقت من العام الماضي ، عندما عقدت الدورة الثانية والاربعون للجمعية العامة ، كان العالم لا يزال واقعا في شبك التوترات المتصاعدة والصراعات الاقليمية ، وقد ازدادت هذه الصراعات حدة في بعض المناطق واتسع نطاقها وأذكت نيرانها أسلحة التدمير الأشد فتكا . وقد أصبحت الخسائر المادية والخسائر في الأرواح البشرية - لا تحصى ، ولم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الأخيرة .

فمن حرارة الصحراء الى الخضرة اليانعة في جنوبي أنغولا ، ومن مجرى شط العرب المائي الى جبال أفغانستان الوعرة حتى بطاح الهند الصينية أصبح مبدأ الحل السلمي للنزاعات سرايا خداعا . وبدا كما لو كان العالم قد نسي الاعلان الرسمي الصادر عن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة عندما صمموا على "أن ينقذوا الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" . فما زالت الصراعات والنزاعات وحالة عدم الاستقرار عموما سائدة بالفعل - لكن أخيرا - يوجد اليوم في المناخ الدولي بصيص من الأمل في حل العديد من الصراعات والنزاعات التي طال أمدها . فالواقع ، أن التطورات التي حدثت مؤخرا في العديد من المناطق المضطربة فتحت الطريق أمام امكانات جديدة للتسوية السلمية للنزاعات والتعايش على نحو يسوده التعاون بين الأمم .

فمن كان يمدق - منذ سنة فقط - أننا ، في غضون هذه الدورة ، سننعم جميعا بأمل حقيقي في بزوغ عالم أكثر استقرارا بسبب الانجاز الرائع الذي أنجزته الدولتان العظيمتان باتفاقهما على أن تدمرا بالفعل فئة كاملة من الأسلحة النووية ؟ قد يكون الجنس البشري - بالقيام بهذا العمل - قد اتخذ أخيرا خطوة أولى هامة بعيدا عن تهديد الصراع النووي . وبروح التعاون الحالي تثق بلادي بأن هذه ليست سوى الخطوة

الأولى ، وبأنه ستتخذ خطوات أفضل . وكما يقول المثل الصيني "إن رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة واحدة" .

لقد أرسى السيد ريغان رئيس الولايات المتحدة والسيد غورباتشوف رئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي ، في قمتهما الأخيرة التي عقدت بموسكو في وقت مبكر من هذا العام ، أساسا متينا لاتباع نهج واقعي في معالجة قضايا السلم والاستقرار والاقبال من خطر الصراعات العالمية . والعالم كله يلاحظ بعين الرضا تصميمها على الحيلولة دون التهديد بنشوب الحرب ، سواء كانت حربا نووية أو تقليدية .

ونتيجة لسلسلة هامة من المبادرات ومزيد من التفاهم أسهمت الدولتان العظميان اسهاما كبيرا في تحويل الوضع السياسي العالمي . فالمنافس الجديد ، منافس الاحترام المتبادل والتفاهم والحوار قد فتح الباب لتحقيق التقدم في نواح أهم في الجهود التي تبذلها جميع الأمم ، وخصوصا الدولتين العظميين ، في سعيها الحثيث من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية .

ويرحب وفد بلادي بحقيقة أن نزع السلاح قد أضى موضوعا رئيسيا في السياسة العالمية خلال الاثني عشر شهرا المنصرمة . ولا نزال نأمل في أن تستمر الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها الصحيح في تهيئة مناخ للحوار الحقيقي وأن تختتم كل المفاوضات الراهنة بشأن هذه القضية الهامة بنجاح وعلى وجه السرعة . كما يأمل وفد بلادي في إيلاء اهتمام أكبر للأمن المتزايد ، بمفهوم أوسع نطاقا ، أي بتحرير الموارد المادية والبشرية وإعادة توزيعها على البرامج الاجتماعية والاقتصادية من أجل الرفاهة العامة للشعوب المعتمدة في أرجاء العالم .

لقد تناول رئيس غامبيا صاحب الفخامة الحاج السير داودا كيرابا جاوارا ، في بيانه الذي أدلى به في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والتي عقدت في حزيران/يونيه الماضي ، هذه القضية المتمثلة في التنافس المؤسف على تخصيص الموارد المتاحة للأسلحة والتنمية على النحو التالي :

"إن توزيع الموارد الهائلة على الأسلحة قيد أساسي على عملية التنمية حيث أن الأسلحة والتنمية تتنافس على نفس الموارد المحدودة . وبالنظر الى الازمة الاقتصادية والمالية العالمية العامة ، فإن أي تخفيض في الانفاق العسكري يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا ليس فحسب في زيادة تدفق مساعدة التنمية الى البلدان النامية بل أيضا في تحسن مناخ النمو الاقتصادي العالمي . لذلك يتعين علينا أن نعمل على نحو دؤوب حتى نكفل أن تؤدي نتائج التقدم المحرز في نزع السلاح الى اهتمام أكبر بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبوجه خاص الى زيادة المساعدة المقدمة الى البلدان النامية . ومهما بدت فرص تحقيق ذلك ضعيفة في الوقت الحالي ، ينبغي أن نواصل السعي جاهدين من أجل تحقيق هذا التحول الهام ، وأحث الجمعية العامة على أن تعطي هذه المسألة الهامة اهتماما خاصا في هذه الدورة الاستثنائية"

(A/S-15/PV.9 ، ص ١٢)

إن المناخ الحالي ، مناخ السلم وتجدد الأمل والتفاؤل ، لا يتجلى فقط في السعي من أجل ايجاد علاقة أكثر استقرارا ودواما بين الدولتين العظميين ، بل أنه وصل أيضا - كما نعرف جميعا - الى مجالات الصراع الأخرى في أرجاء العالم . ففي أفغانستان تنسحب الآن القوات الأجنبية التي احتلت ذلك البلد طيلة ثمانين سنوات . ويحدونا الأمل في أن يهيئ التوقيع على اتفاقات جنيف والانسحاب التام للقوات الأجنبية الظروف التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة الى بلدهم في أمان وكرامة . وبهذه الطريقة ، يمكن لكل أبناء أفغانستان أن يجلسوا سويا وأن يرسموا مصيرهم دون أي تأثير خارجي .

وعند هذا المنعطف يود وفد بلادي أن يشيد بالموقف الايجابي والمسؤول الذي اتخذته حكومة جمهورية باكستان الاسلامية . فبالرغم مما يتعرض له أمنها من تهديد ينجم عن وجود قوات أجنبية في أفغانستان المجاورة لها ، فقد وفرت جمهورية باكستان الاسلامية بكل شهامة المأوى والقوت لما يربو على ثلاثة ملايين من اللاجئين وفقاً للمبادئ الانسانية المعترف بها عالميا .

ونتابع أيضا باهتمام بالغ التطورات الواقعة في منطقة الخليج ، والسبب الرئيسي هو رغبتنا الحقيقية في السلم . ففي الواقع ، وكما نعلم جميعا ، ينخسرط رئيس جمهورية غامبيا على نحو نشط ، منذ عام ١٩٨٤ ، بصفته رئيسا للجنة السلم المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، في المهمة الصعبة المتمثلة في محاولة التوصل الى إنهاء حرب الخليج وايجاد تفاهم أكبر بين شعبي ايران والعراق الشقيقتين . ولحسن الحظ ، ولدت التطورات التي وقعت مؤخرا في المنطقة تفاؤلا كبيرا . فقد سبب هذا الصراع معاناة هائلة لسكان هذين البلدين . ويحدونا وطيد الامل في أن تفضي المبادرات الحالية التي يتخذ زمامها الامين العام ووقف الاعمال العدائية الى حل مشرف لكل القضايا المعلقة دون مزيد من التأخير .

أما في جنوب شرقي آسيا ، فإننا نرحب بمبادرات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ونشني عليها ، تلك المبادرات التي بلغت ذروتها في اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد مؤخرا ، وبسعيها لايجاد حل للمشكلة الكمبوتشية . ونحن نناشد كل الاطراف المعنية أن تستكشف كل السبل التي يمكن أن تؤدي الى استعادة حقوق الشعب الكمبوتشي ، بينما تضمن في الوقت نفسه المصالح المشروعة لكل بلدان المنطقة في أن يعيش الواحد منها مع الآخر في كنف السلم .

إن تأييدنا للبحث الحالي عن حل يستند أساسا الى مبدأ عدم السماح لأي بلد بأن يحدد أمنه بطريقة تخلق انعدام الامن للآخرين .

وقد أدى وجود القوات الأجنبية في كمبوتشيا والاعتداءات المتكررة التي يتم فيها التوغل داخل أراضي تايلند الى زيادة حدة التوتر وخلق مشاكل أمنية في المنطقة . كما أنه حول قسما كبيرا من سكان كمبوتشيا إلى لاجئين وفرض أعباء لا يمكن تحملها على بلدان اللجوء الأول المجاورة ، خصوصا تايلند .

إن غامبيا ، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي ، تلتزم بالمطالبة بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ومن شأن ذلك أن يمكّن شعب كمبوتشيا من تقرير مستقبله بمشاركة كاملة من جميع أبناء كمبوتشيا .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية ، فإننا نواصل تأييد الجهود الحقيقية الرامية إلى إعادة توحيد شطري كوريا الشمالي والجنوبي بالوسائل السلمية بما يعود بالخير على مصالح الطرفين . وفي هذا الصدد يكون الحوار الجاد هو المفتاح لايجاد الحل الدائم الذي ينبغي أن نتوخاه بكل قوة . وإلى أن تتم عملية إعادة التوحيد ، سيؤيد وفد بلدي قبول كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في عضوية الامم المتحدة استنادا إلى مبدأ عالمية المنظمة .

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الاوسط ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على ألا تكون الحالة المتفجرة بالفعل في تلك المنطقة محصنة ضد مناخ السلم والحوار والتفاهم الذي أخذ يسود عالمنا . لقد أثبتت التطورات الجارية في الأراضي المحتلة طوال الأشهر القليلة الماضية اثباتا لا يدع مجالا للشك أن الوقت قد حان لأن تهب على هذه المنطقة رياح التغيير السلمي السائدة في مناطق أخرى . ولئن وجد حرص على ضرورة تمكين جميع دول المنطقة من العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها فإنه ينبغي لنا أن نسلم أيضا بأنه من المهم بالمثل أن نؤكد على أن تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن خاص به أمر طال انتظاره .

ونحن ، في غامبيا ، سنواصل بالتالي تأييد الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي من أجل إقامة وطن مستقل له . ونرى أن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم

المتحدة سيشكل خطوة هامة للغاية في البحث عن تسوية حقيقية ودائمة . إلا أنه إذا أريد لهذا المؤتمر أن ينجح فلا بد من ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فيه .

وبالنسبة لمسألة قبرص ، سيواصل وفد بلدي تشجيع الاتصالات والمفاوضات الجارية في إطار المساعي الحميدة للأمين العام ، ونكرر الاعراب عن أملنا في أن تواصل الطائفتان التعاون مع الأمين العام بغية التوصل إلى تسوية سياسية لهذه المشكلة يقبلها الطرفان . وفي هذا الصدد يمكن أن يكون الحل المثالي هو التوصل إلى وضع ترتيب يقوم على أساس الحقوق المتساوية للطائفتين .

اسمحو لي الآن أن أركز اهتمامي على افريقيا . إننا في افريقيا ، كما يدرك الأعضاء ، قد احتفلنا توا باليوبيل الفضي لإنشاء منظمنا القارية ، ألا وهي منظمة الوحدة الافريقية . غير أن الاحتفالات جرت في وقت حرج للغاية بالنسبة للجنوب الافريقي . وتزامنت هذه الاحتفالات مع الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، وبالتالي فقد كانت بالنسبة لنا تذكرة كئيبة للنظام الوحشي القائم في بريتوريا .

واليوم يوجد شعور بالاشمئزاز في كل أرجاء العالم ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا . إلا أن هذه الصرخة الدولية التي تدوي في سائر أنحاء العالم لم تكن نتيجة إدراك مفاجئ من المجتمع الدولي لأن الفصل العنصري نظام شرير وعنيف ولا أخلاقي . فرد الفعل الدولي المتعاطف هذا يعود إلى النضال المستمر الذي تخوضه القوى الديمقراطية والتقدمية داخل جنوب افريقيا ذاتها . والنضال الداخلي هذا هو الذي جعل جنوب افريقيا محط الاهتمام العالمي . إلا أن إبراز هذه الحالة كلف شعب جنوب افريقيا ودول خط المواجهة تضحيات هائلة . وبالرغم مما دل عليه السجل الماضي ، ضخم النظام العنصري ومؤيدوه لما أعلنته جنوب افريقيا عن نيتها إدخال اصلاحات تتماشى مع المعايير المعترف بها دوليا .

ولو وجد نظام يستأهل تطبيق الجزاءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق فمن المؤكد أنه سيكون نظام الفصل العنصري الذي اعتبرت سياساته ، بحق وعلى نطاق عالمي ، جريمة ضد الانسانية وبالتالي يتعين علينا أن نبذل جهودا أكبر لدعم نضال شعب جنوب افريقيا وذلك بمواصلة السعي من أجل تطبيق الجزاءات الالزامية ، والشاملة ويتعين على المجتمع الدولي أن يجد السبل والوسائل التي تؤدي إلى اعتماد تدابير أخرى تستهدف الضغط على السلطات في بريتوريا لاجبارها على إزالة الفصل العنصري وإقامة هيكل الديمقراطية في جنوب افريقيا .

ويود وفد بلدي أيضا أن يحث المجتمع الدولي بقوة على أن يقدم إلى دول خط المواجهة المساعدات التي تضمن سلامتها الاقليمية واستقلالها . على أنه ينبغي لنا التأكد من أن هذه المساعدات لا تعتبر ببساطة بديلا سهلا لمعالجة السبب الاصلي للأزمات القائمة في الجنوب الافريقي ، وهو السبب الذي يتمثل ، كما نعلم جميعا ، فيما تمارسه جنوب افريقيا بصورة تتزايد دائما من أعمال القمع الوحشي في الداخل ، وذلك في محاولة عقيمة لاطالة أمد الفصل العنصري .

وهناك في الوقت الحالي تفاؤل يتزايد بشكل مطرد فيما يتعلق بالتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . ومن الطبيعي أننا في افريقيا نرحب بسلسلة المفاوضات التي جرت حتى الآن . ونأمل في أن تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق استقلال ناميبيا في إطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد ظهرت بعض الآمال في مناسبات عديدة سابقة بأن جنوب افريقيا ستخضع للرأي العام الدولي والمبادئ الاخلاقية بأن تقبل أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولكن جنوب افريقيا ، التي تتخذ موقف التحدي ، أحبطت تلك الآمال مرارا وتكرارا . وهذا هو السبب الذي يجعل تفاؤلنا مشوبا بالحذر . ونأمل في أن يؤدي التوافق الدولي في الآراء بشأن عدم شرعية وعدم جواز قبول أعمال بريتوريا ، فضلا عن النكسات العسكرية التي لحقتها في جنوب انغولا ، إلى جعل جنوب افريقيا تقبل الجلوس على طاولة المفاوضات .

إننا جميعاً نتذكر أنه عندما قام الآباء المؤسسون للأمم المتحدة بوضع الميثاق في عام ١٩٤٥ فقد أكدوا مجدداً إيمانهم بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره . وإلى جانب الميثاق ، وضعت الأمم المتحدة كذلك أحكاماً واضحة بشأن حقوق الإنسان في نصوص أساسية كثيرة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ ، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ .

ومع احتفالنا هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ينبغي لنا أن نتذكر أن كل هذه الإعلانات الرسمية بما في ذلك العهدان الدوليان تعترف بأن التحرر من الفاقة والخوف لا يتحقق إلا بتهيئة الظروف التي تمكن كل فرد منا - ذكراً كان أم أنثى - بالتمتع بحقوقه المدنية والسياسية .

لذلك لا يمكن فصل قضية حماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية عن قضية المشاكل الملحة المتعلقة ببقاء الإنسان . فهناك رابطة لا تنفصم بين القضيتين . وحقوق الإنسان كل لا يتجزأ وهي تتسم بالشمول ، وتتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الحق في الحصول على الغذاء الكافي والمأوى والرعاية الصحية الأساسية والوصول إلى مرافق التعليم .

وإزاء العجوة الآخذة في الاتساع بين ممارسات حقوق الإنسان المقبولة عالمياً والحقائق الصارخة الموجودة في مناطق عديدة من العالم ، ينبغي لنا أن نبذل جهوداً أكثر كثافة للدفاع عن حقوق الفرد وكرامته . إن غامبيا لاتود التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة . وموقفنا بشأن حقوق الإنسان حافزه الوحيد هو الاهتمام الخاص بالفرد وحرية وكرامته .

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن الخطوات المحددة التي اتخذت في كل منطقة بهدف تحسين حماية الحقوق والحريات الأساسية تبعث على التفاؤل بشكل خاص . وفي افريقيا ، اتخذت قرارات هامة لاضفاء الطابع المؤسسي على احترام حقوق الانسان وحمايتها في القارة . وكما تدرك هذه الجمعية فقد انشئت الان لجنة تعنى بحقوق الانسان والشعوب تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وقبلت بالاجماع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية عرض غامبيا لاستضافة مقر اللجنة . ونحن نعتقد أن الشكوة التي وضعت بحكومة غامبيا وشعبها تستند إلى التزامنا الثابت بحماية حقوق الانسان والنهوض بها ، وهو التزام ينبع من المبادئ الواردة في قوانيننا الداخلية وسياستنا الخارجية .

وبالاضافة إلى قرار استضافة الامانة العامة للجنة منظمة الوحدة الافريقية المعنية بحقوق الانسان والشعوب فإننا في غامبيا بمدد إنشاء مركز للدراسات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان بهدف تشجيع منجزاتنا في هذا المجال وتعزيزها . وأود أن أضيف على وجه السرعة أن المركز المقترح إقامته سيكون مؤسسة غير حكومية مفتوحة لمشاركة كل الذين يشاطرون غامبيا الالتزام بالديمقراطية وحكم القانون ومبادئ الحرية وسلامة الفرد .

هذه هي بعض القضايا السياسية الأشد إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي . ويبدو أن هناك التزاما وأملا متجددين في جميع أنحاء العالم بأن هذه المشاكل السياسية ستحل بالطرق السلمية على الرغم من تعقدها الظاهر .

ولكن إذا كان المناخ السياسي يوفر نوعا من الأمل بالنسبة للمستقبل فالامر ذاته لا ينطبق على المناخ الاقتصادي الدولي . ويلاحظ وفدي ، بقلق كبير أن أزماتنا الاقتصادية الحالية ، التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين لا يقل خطرا عن التهديدات الأخرى ، لم تعالج بأسلوب ينم عن الابتكار والفعالية . ومما يؤسف له أنه على الرغم من الشاغل الخاص بشأن المشاكل الهيكلية طويلة الاجل فإن الارادة السياسية اللازمة لحلها ليست متوفرة حتى الان .

ونتيجة للركوّد العالمي ومعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية وارتفاع أسعار الفائدة على نحو مستمر في بعض البلدان المتقدمة النمو وازدياد تكلفة خدمة الديون فقد اضطرت معظم البلدان الأفريقية ، بما في ذلك غامبيا ، إلى وضع سلسلة شاملة من التدابير الإصلاحية بهدف القضاء على الاختلالات الهيكلية في اقتصادنا وإقامة أساس راسخ لعملية الانعاش والتنمية مع تحقيق النمو .

وعلى الرغم من أنه قد أحرز تقدم ملموس في معالجة بعض التشوهات الاقتصادية الكلية والقطاعية الرئيسية فلا يزال بذل جهود كثيرة متعينا علينا . وتدرك حكومة غامبيا تمام الإدراك المصاعب والصعوبات التي تولدها عمليات الإصلاح السياسي الداخلية ، إلا أننا نواصل ابداء التصميم الكامل على تنفيذ كل التدابير اللازمة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي بشكل عاجل ووضع أساس للنمو الاقتصادي طويل الأمد وتحقيق الرخاء .

ومع ذلك ، فمن الواضح أن جهودنا الرامية إلى مساعدة أنفسنا ستبوء بالفشل ما لم يرافقها تدفق جديد وضخم للموارد المالية على أساس تساهلي . ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الملموس لجهودنا وفقا للالتزامات التي تم التقيدها بها في سياق برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا الذي اعتمد في عام ١٩٨٦ . ومن الجدير بالذكر أن برنامج العمل هذا قد استعرضته مؤخرا اللجنة الجامعة المختصة المنبثقة عن الجمعية العامة . ويأمل وفدي بإخلاص أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة تدابير تهدف إلى التغلب على نواحي الضعف والقيود التي تم تحديدها . إن السبب الجذري للأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها البلدان النامية يتمثل في انهيار السلع الأساسية . ووفقا للتقديرات الأخيرة بلغت الخسارة المتراكمة التي لحقت بالبلدان النامية نتيجة تدني أسعار السلع الأساسية بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة المستوردة من جانب تلك البلدان بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ما يقارب ٥٠ بليون دولار أمريكي . وإن هذه الخسائر الضخمة في فترة تتدنى فيها المساعدة الإنمائية الرسمية تؤكد الحاجة إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف بمفغة عامة .

ويجب ألا نغفل عن حقيقة أن اعتماد البلدان النامية على السلع الأساسية قد ظل قويا بحيث يتراوح بين ٦٨ في المائة وحوالي ١٠٠ في المائة . علاوة على ذلك ، ففي بعض الحالات ، مثل حالة غامبيا ، تشكل سلعة أساسية واحدة أو اثنتان ٩٠ في المائة من صادراتنا الكلية . وإن حصة السلع الأساسية في الناتج الإنمائي الإجمالي في البلدان النامية يربو على ٣٠ في المائة ، في حين أنها تقل عن ١٠ في المائة بالنسبة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . ونتيجة لذلك ، فإن التدني في العائدات من صادرات السلع الأساسية له آثار شديدة علينا ليس بالنسبة لميزان الحسابات الحالي فحسب بل لعائداتنا المالية أيضا .

وثمة جانب يتعلق بالازمة الأفريقية ويمكن ربطه بمفمة مباشرة بأسعار السلع الأساسية ، ويؤكد الحاجة إلى التحلي بالمرونة واتباع نهج جديد صوب حلها وهو مشكلة الديون الخارجية الحادة . فقد تراجعت التنمية الاقتصادية في افريقيا بفعل الدين أكثر من أي شيء آخر .

وإن الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه المشكلة أضحت الآن أمرا ملحا أكثر من ذي قبل . غير أنه يجب التسليم على نحو كامل بأنه على الرغم من التدابير التي تهدف إلى تخفيف أعباء الدين والتي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو الدائنة فإن أزمة الديون الأفريقية لا يمكن حلها إلا إذا أعطيت اقتصاداتنا الزخم اللازم لنموها وحولت كل الديون إلى منح .

وبالإضافة إلى إعادة هيكلة اقتصاداتنا الوطنية ، فإن الازمة الحالية في افريقيا قد سلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى اتخاذ مزيد من التدابير بشأن تطبيق التعاون الاقليمي ودون الاقليمي بشكل مستمر ووثيق . ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أن مستقبل افريقيا يكمن في زيادة التعاون والاعتماد على الذات بهدف ضمان تحقيق تنمية متوازنة ضمن إطار تحركنا صوب تحقيق التحرر الاقتصادي الكامل لافريقيا تمشيا مع روح خطة عمل لاغوس والوشيقة الختامية الصادرة عن لاغوس . ولذلك فإن حكومة غامبيا تعلق أهمية قصوى على منظماتنا دون الاقليمية وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

فوسط التغييرات الاقتصادية السريعة والشكوك تواصل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا البحث عن طرق فعالة لتحسين مستوى المعيشة لملايين السكان في منطقتنا دون الاقليمية . وفي هذا الصدد ، سيعمل رئيس غامبيا ، بصفته الرئيس الحالي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، جاهدا من أجل توليد زخم جديد لتنفيذ مختلف برامج المنظمات دون الاقليمية ، بما في ذلك برنامج الانعاش الاقتصادي التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

وفيما يتعلق بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهنيء المركز الاقليمي للأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في افريقيا على تنظيم برنامج تدريبي حول حل المنازعات ، والحيلولة دون حدوث الازمات وبناء الثقة بين أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في لومي بتوغو في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

ولقد وفر هذا البرنامج محفلا للاتصال بين كبار الموظفين العسكريين والمدنيين في الدول الاعضاء في هذه المجموعة والمسؤولة عن قضايا السلم والامن في بلدانها وخاصة فيما يتعلق بالمهارات العملية والخبرات اللازمة للحيلولة دون نشوب الصراعات واخمادها . وقد اعتبر هذا النهج مساعدا لكسر الحواجز المتمثلة في الريبة وبالتالي تعزيز الثقة فيما بين أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

إن المنظورين العسكري والمدني ضروريان لتكوين نظرة شاملة لدينامية المشاكل التي يتم تحليلها وإقامة آليات ملموسة في المستقبل من أجل تحقيق سلم وأمن دائمين في افريقيا .

ونتيجة لنجاح هذا البرنامج ، تم الاعراب عن الرغبة في مواصلة هذه البرامج وتوسيعها كيما تشمل مناطق دون اقليمية أخرى في افريقيا .

وفيما يتعلق بقضية السلم والامن المهمة في افريقيا فمما يبعث على التشجيع أن نلاحظ أن المبادرات التي اتخذها زعماء بلداننا بهدف تسوية الخلافات بين تشاد وليبيا ، والمغرب والجزائر ، واثيوبيا والصومال بدأت تسفر عن نتائج مثمرة .

ونحن نؤيد من كل قلوبنا هذا النهج الذي يقوم على التسوية السلمية للنزاعات بين الشعوب الشقيقة في افريقيا ، والذي يقوم على روح ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

وفي الوقت الذي تركز فيه كل طاقاتنا على المشكلتين التوأمين البقاء والنمو ، تبدأ ظاهرة جديدة خطيرة في تسبب القلق والانزعاج الواسعين . وأنا أشير بطبيعة الحال إلى ممارسة إلقاء النفايات الصناعية والسامة في افريقيا ، وهي ممارسة غير مقبولة وغير مسؤولة تماما . وغامبيا أحد البلدان العديدة التي عرض عليها إلقاء النفايات الصناعية في أرضها ولكننا رفضنا هذا الطلب رفضا قاطعا . وعلى ضوء خطورة هذه الحالة قمنا بسن قوانين صارمة وهامة جدا لمنع احتمال استخدام أي منطقة لإلقاء النفايات في غامبيا ، وكما ذكرت في مناسبة سابقة ، وعلى الرغم من فقرنا ، فلا يمكن لأي قدر من المال أن يدفعنا إلى الموافقة على أن نرهن مستقبل بيئتنا .

وعلى مدى السنين ، اهتمت غامبيا اهتماما خاصا بحسن إدارة بيئتنا ، وبينما نسعى لتحسين معايير المعيشة لشعبنا . والحقيقة أنه منذ عقد مضي أصدرت غامبيا إعلانا خاصا عرف بإعلان بانغول "تمهدنا فيه ببذل جهود لا تكل لنحتفظ بأكبر قدر مما تبقى لنا من الزرع والضرع من أجل الجيل الحاضر والأجيال القادمة" . وعلاوة على ذلك ينبغي أن نتقي في افريقيا الغربية أي شكل آخر من أشكال تدهور البيئة بعد فترة طويلة من الجفاف ، وزحف المحراء دون هوادة في منطقتنا دون الاقليمية .

ولهذا سيؤيد وفدي الاقتراح الذي قدمته لأول مرة جمهورية نيجيريا الاتحادية ، والذي أصبح الآن مقبولا بوصفه مشروع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بإنشاء "نظام لمراقبة إلقاء النفايات" حتى يمكن القيام في الوقت المناسب بتحذير البلدان التي قد تتعرض لالقاء النفايات الصناعية فيها لاتخاذ الاجراءات الاحتياطية اللازمة لحماية بيئتها . ويتعين على الأمم المتحدة أن تنشئ لجنة خاصة تنظر في أنشطة الشركات الصناعية التي تقترب هذه الجريمة . كما ينبغي تعويض البلدان التي اخضعت ، تحت الاغراء ، للتلويث المنتظم لبيئتها .

هذه هي الخلفية التي تنعقد في ظلها الدورة الثالثة والأربعون للجمعية العامة . ولم تكن أبداً فرص أكثر ولا إمكانيات أكبر مما نراه اليوم لإيجاد عالم يخلو من تهديد المواجهة النووية والنزاعات الإقليمية .

وأود أن اختتم بياني هذا بإعادة طمأنة الأعضاء على التزام غامبيا العميق بحفظ السلام والأمن الدوليين ، وكذلك التعاون الدولي من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب .

لنجدد إذن من خلال العمل الجماعي العهد للمثل والمبادئ السامية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة إذا أردنا أن نضمن بقاء الجنس البشري ، ونحافظ على السلم بين شعوبه .

السيد موليرو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود في مستهل بياني أن أنقل لكم أطيب تمنيات رئيس جمهورية كينيا ، الاونورا بل دانيثيل ت. اراب موا ، بنجاح مداورات الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . كما أود أن أنقل إليكم تهنئة وفدي وتهنئتي الحارة على انتخابكم للمنصب السامي ، منصب رئاسة هذه الدورة . فإن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة ، وخبرتكم الواسعة ستضمن نتيجة ناجحة لمناقشاتنا في هذه الهيئة . وإنني أتعهد لكم بالتعاون وفدي كله وتأييده الكاملين لتحقيق هذه التوقعات .

كما أود أن أنقل إلى سلفكم السيد بيتر فلورين وكيل وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية تقدير وفدي للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة السابقة للجمعية .

إن المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة هو حفظ السلام والأمن الدوليين . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف المبدئي دون القيادة الفعالة . وفي الماضي القريب كان الكثيرون ينظرون إلى الأمم المتحدة باعتبارها ذات تأثير هامشي في حل مسائل عصرنا الحرجة . وبالفعل كان وجود المنظمة نفسه موضعاً للشك . إلا أنه بالنظر إلى الأحداث الأخيرة في العام الماضي ، نجد أن الأمم المتحدة قد أسهمت اسهاماً هاماً في حل نزاعات

اقليمية . فقد تحقق وقف اطلاق النار بين العراق وايران بفضل جهود الامم المتحدة . وتحقق انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان نتيجة تدخل الامم المتحدة . وكان الدافع وراء اتخاذ فييت نام قرارها بسحب قواتها من كمبوتشيا هو النداءات المتكررة من الامم المتحدة بان تفعل ذلك . وفي الجنوب الافريقي تعمل أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا للتوصل إلى اتفاق على بدء عملية استقلال ناميبيا في إطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولئن كنا ندرك تخفيف حدة التوتر بين الدولتين العظميين ، فإننا نستطيع أن ننسب قائمة نجاحات منظماتنا إلى القيادة المتأنية والقوية والفعالة لاميننا العام . ولهذا فإنني أود أن أشيد بحرارة به وبالعاملين معه لهذه النجاحات الباهرة . وقد أعربت كينيا دائما عن اعتقادها أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يظل الاساس الوحيد لاستقلال ناميبيا . ولهذا ، بينما نشعر بالامتنان بالتفاهم الهام الذي تم التوصل إليه بين انغولا وكوبا فيما يتعلق بمسألة وزع قوات الاخيرة في انغولا ، فلا نزال نرى أنه لا ينبغي ربط استقلال ناميبيا بمسألة القوات الكوبية في انغولا . ويتعين على الامم المتحدة أن تمضي قدما بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من التأخير غير اللازم .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا نفسها ، فلا نزال نشعر بالقلق العميق ، فعلى الرغم من النداءات والضغط الدولية المستمرة فإن النظام العنصري في هذا البلد لم يطلق سراح نلسون مانديلا ، وغيره من السجناء السياسيين كما طالبت الامم المتحدة بذلك من خلال قراراتها العديدة .

وفضلا عن ذلك ، ان قرار نظام بريتوريا بفرض حالة الطوارئ على ذلك البلد يُكذب الادعاءات المتكررة لهذا النظام بالالتزام بالتغيير الحقيقي وتطبيق الحكم الديمقراطي في جنوب افريقيا . لقد اتضح الان أن النية الحقيقية لنظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا تتمثل في ادامة سياستها غير المشروعة والقمعية التي تنطوي على الفصل العنصري ، وهي سياسة أعلن المجتمع الدولي منذ مدة طويلة أنها غير مشروعة وانها جريمة ضد الانسانية .

ومن ثم ، يجب على جنوب افريقيا أن تتوقف وتمتنع عن مراوغاتها الخبيثة التي تستهدف تعطيل ازالة الفصل العنصري عن طريق إدخال تغييرات شكلية باسم الاصلاح المزعوم . وتطلب كينيا الى هذه الهيئة والشعوب الحسنة النية في كل مكان أن تواصل ضغطها على نظام بريتوريا لدفعه الى التخلي عن الفصل العنصري . ويجب أن يطلق فوراً وبلا شروط سراح نلسون مانديلا وجميع المساجين والمحتجزين السياسيين الاخرين في جنوب افريقيا ليتمكنوا من المساهمة على نحو كامل في ترسيخ العملية الديمقراطية في بلدهم . وينبغي أن ترفع جنوب افريقيا فوراً حالة الطوارئ ، والحظر المفروض على حركات التحرر داخل وخارج البلد ، وأن تمتنع عن أعمال زعزعة الاستقرار التي ترتكبها ضد جيرانها ، وضد بلدان افريقية أخرى في المنطقة دون الاقليمية .

لقد عانى الكثير من مواطني جنوب افريقيا من نظام الفصل العنصري الشرير . وقد ترك عدد كبير من الناس ديارهم ولجأوا الى الدول المجاورة . ومازالت جنوب افريقيا تواصل تهديداتها لزعزعة استقرار البلدان المجاورة ، مما يسبب تشريد الناس في حركات جماعية ، داخل تلك الدول وخارجها ، ومن ثم يزداد عدد اللاجئين .

ولتخفيف محنة اللاجئين والعبء المفروض على الدول التي تستضيفهم ، وافقت الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على ضرورة المشاركة في العبء عند اعادة توطين اللاجئين . ولقد فعلت ذلك على نحو يتفق مع ما قرره المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بالاسهام في تكاليف مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين .

بيد أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، اعترافا منه بالحالة المتدهورة للاجئين في الجنوب الافريقي ، دعا في اجتماعه الاربعين الذي عقد في عام ١٩٨٧ إلى عقد مؤتمر بشأن هذه المشكلة . ويتمثل أحد الاهداف الرئيسية لهذا المؤتمر في إعداد أفكار بشأن كيفية مساعدة دول خط المواجهة . ومن الأمور المشجعة التعاون الذي أبداه المجتمع الدولي ولاسيما حكومة النرويج والذي جعل عقد المؤتمر ممكنا . ان تنفيذ البرنامج وخطة العمل المتفق عليهما سيتطلب تعاون جميع الدول الاعضاء . ويرجى أيضا من المجتمع الدولي أن ينظر في محنة هؤلاء اللاجئين لأن الامر يتطلب دراسة مدققة لاحتياجاتهم الفريدة من نوعها ، ويجب كذلك تقييم هذه الاحتياجات وتفهمها جيدا لامدادهم بأشكال واجبة من المساعدة .

وأسفرت الحرب بين الدولتين الشقيقتين ايران والعراق عن خسائر كبيرة في الأرواح ، ومعاناة لا يمكن وصفها للكثير من العائلات في كلا البلدين . وترحب كينيا باتفاق البلدين على وقف اطلاق النار الذي بدأ سريانه منذ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وفي حين نشني على قادة الامتين لما أبدوه من شجاعة وقدرة على ادارة شؤون دولتيهم عندما وافقوا على وقف النزاع الدامي ، فإننا نوجه أيضا تقديرنا العميق للأمين العام ، فقد تمكن البلدان تحت اشرافه من الجلوس معا على طاولة المفاوضات سعيا منهما لتسوية أوجه الخلاف بينهما . وتفتخر كينيا باسهامها المتواضع في فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة سعيا منها لتحقيق سلم دائم بين البلدين اللذين تربطنا بهما علاقات ودية .

وفي حين نلاحظ بعض مؤشرات تخفيف التوتر في أجزاء مختلفة من العالم ، فإن المؤشرات في الشرق الأوسط تتجه اتجاهها مختلفا . وتُبين انتفاضة الفلسطينيين في الأراضي التي تحتلها اسرائيل ، تبياننا واضحا خيبة أمل ذلك الشعب الذي عاش في ظل الاحتلال العسكري لمدة تزيد عن ٢٠ سنة . ولقد لجأت اسرائيل ، نتيجة لاعتقاد خاطئ من جانبها ، الى استخدام القوة على نحو مفرط لقمع المظاهرات . ان استخدام القوة ليس هو الحل .

ولقد مرحت كينيا المرة ثلو الاخرى أنه لا يمكن تحقيق السلم الدائم في المنطقة دون الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير واقامة دولتهم . وإنما نعترف بحق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في أن تعيش داخل حدود معترف بها دوليا ، ولذلك فإننا نطلب الى اسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، لان هذه هي الطريقة الوحيدة لاحلال السلم الدائم والقابل للاستمرار .

وفي امريكا الوسطى ، وعلى عكس المناطق الاخرى التي بدأت فيها بنشاط عملية السلم ، فإننا نلاحظ مع القلق أنه لم يتم احراز تقدم يذكر على الرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة الكونتادورا والمجموعات الداعمة لها . ومن ثم ، فإننا نطلب الى جميع دول المنطقة أن تضاعف جهودها سعيا لتحقيق السلم في ضوء المناخ السياسي الدولي المؤاتي الحالي .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، تشجعنا بالتطورات التي حدثت مؤخرا والتي تنحو نحو الحوار بين الطرفين . ولذلك ، فإننا ندعو الى مواصلة الحوار البنّاء بين شطري كوريا لانجاز تسوية سلمية للمشكلة .

ومازال سباق التسليح المستمر يشكل تهديدا رئيسيا لبقاء الانسانية . ان المجتمع الدولي برمته يتفق الآن ، كما لم يحدث في أي مرحلة من مراحل التاريخ ، على وجود خطر جسيم يتعرض له كوكبنا بسبب وجود ترسانات الاسلحة النووية الضخمة ، وغيرها من اسلحة التدمير الشامل . وكنا نأمل ، ازاء هذه الخلفية ، أن تتمكن الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة والدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في حزيران/يونيه من هذا العام من اتاحة الفرصة للاتفاق على طريقة عمل يمكن أن تعطي زخما إضافيا لعملية نزع السلاح . ولسوء الحظ ، انتهت الدورة دون التوصل الى اتفاق بشأن وشيقة ختامية ، على الرغم من المناخ الدولي المناسب الذي أتاحه توقيع معاهدة بين الدولتين العظميين .

بيد أنه على الرغم من أن الدورة الاستثنائية لم تسفر عن أي اتفاق ، فإننا يجب أن نتطلع الى المستقبل ونستخدم المنجزات القليلة كأساس للجهود التي ستبذل في المستقبل . ولقد قُدمت مقترحات طيبة خلال تلك الدورة ، وينبغي النظر فيها لاعتمادها في المستقبل .

وفي الشهور الأخيرة ، لاحظنا بعض المؤشرات المشجعة جدا فيما يتعلق بتخفيف التوتر في أجزاء كثيرة من العالم . فالمفاوضات المستمرة بين الدولتين العظميين بشأن تخفيض الاسلحة قد برهنت على أنه يمكن احراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح اذا ما توفرت الثقة الحقيقية . وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بالمعاهدة التي أبرمت مؤخرا بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن ازالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى .

ولقد تعرضت القارة الافريقية طوال تاريخها لمجموعة من التجارب المهينة التي لا تغتفر مثل العبودية ، وتجزئة المناطق الى دويلات معادية ، والاستعمار ، والنهب والاستغلال الاقتصاديين ، وهي ليست إلا أمثلة قليلة . وكان هذه الامور كلها لم تكن تكفي لمعاقبة افريقيا الام ، فإنها تعرضت لكارثة أخرى خلال الشهور القليلة الماضية ، وأشير هنا إلى ماتبين مؤخرا ، على نحو يدعو إلى الخزي ، من أن شركات تنتمي إلى بلدان صناعية قامت بطريقة خسيصة بإلقاء نفايات سامة ومشعة في بعض البلدان الافريقية . واعتبر هذا العمل ، وما زال يعتبر عملا إجراميا جسيما .

إن "امبريالية النفايات" تشكل تهديدا خطيرا وبالغ الضرر لا للبشرية فحسب بل وأيضا للبيئة العالمية . فمن المفارقة أنه في حين تنفق البلايين من الدولارات على تطهير البيئة في جميع أنحاء العالم ، تقدم بعض الشركات عديمة الاخلاق على التخلص من الفضلات السامة وهي على دراية تامة بعاقبة هذا العمل الخسيس والقاسي . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين هذا العمل وأن يتخذ على الأصددة الاقليمية ودون الاقليمية تدابير حاسمة لمن قوانين تنزل العقاب الشديد بمرتكبي هذا الإثم الفاحش .

أوشك عقد الثمانينات على الانقضاء ولا يزال الاقتصاد العالمي في حالة يرثى لها على الرغم من ارتفاع معدل النمو نوعا ما في البلدان الصناعية وفي جنوب آسيا وشرقها . وما زال ميزان المدفوعات الدولي يشهد أوجه اختلال كبيرة كما أن عدم الاستقرار يلقي بظلاله على أسواق الأوراق المالية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة . وتعد هذه الحالة المتردية نتيجة مباشرة لاستمرار التباين في سياسات الاقتصاد الكلي التي تنتهجها البلدان الصناعية . وما لم تحدث تغييرات هامة في تلك السياسات قد ينتهي بنا الأمر إلى حالة من الركود الاقتصادي العالمي .

إن الأحوال الاقتصادية في البلدان النامية وبخاصة تلك المثقلة بأعباء الديون وتلك الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء تزداد سوءا على الرغم مما تبذله تلك البلدان من جهود لتحقيق الاستقرار والتكيف وماتتخذة من تدابير التقشف المالي . ولا تلوح أي إمكانيات للتحسن ، كما أن المستقبل المنظور لا يزال تكتنغه الشكوك . ويبدو أن تلك البلدان قد تشهد لأمم طويل انخفاضا في دخل الفرد يفضي إلى فقر مدقع واضطرابات اجتماعية وسياسية .

ولا تزال العلاقات الاقتصادية الدولية تتسم بعدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والنامية من حيث حصة كل منها في الثروة العالمية ، الأمر الذي زاده سوءا ما ينتج منه الكثير من البلدان الصناعية من سياسات انفرادية وجائرة .

وفيما مضى كان من المسلم به أنه ما أن يبلغ الانتعاش في النمو الاقتصادي بالبلدان الصناعية مداه حتى يمتد أثره فيدعم التنمية في البلدان النامية ، وأن

التغيير في الهياكل المالية والانتاجية بالبلدان الصناعية لن يضر بالجهود الانمائية في البلدان الاخرى وبخاصة البلدان النامية .

ولكن ثبت أن هذا النهج غير صحيح . إذ تبين عند تراخي الاقتصاد العالمي خلال الثمانينات أن أوجه الاختلال فيما بين بلدان اقتصاد السوق الصناعية تشكل تهديدا خطيرا للبلدان النامية . كما أن أزمة الديون التي عجل بها تباطؤ أداء التجارة العالمية وتدهور معدلات التبادل التجاري في مجال السلع الاساسية وانخفاض واردات البلدان النامية والزيادة الحادة والمستمرة وغير المتوقعة في أسعار الفائدة والتحول بلا كبح إلى النقل السلبي للموارد ، كانت كلها علامات واضحة تنبه إلى ضرورة أن تكون فوائد التكافل متبادلة حتى ينتمش الاقتصاد العالمي وينحو إلى النمو القابل للاستمرار . ولا بد من كسر الحلقة المفرغة الخبيثة للفقر وإهدار الموارد في العالم الثالث - حيث يعيش مايربو على ثلثي سكان العالم وتوجد الموارد الطبيعية الوفيرة - بغية اطلاق الامكانيات الكامنة من أجل توليد الثروة العالمية مما يعود بالنفع على الجميع .

وعلى الرغم من تباطؤ النمو يمضي الكثير من البلدان النامية في جهوده الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية في إطار اجراءات تقشف صارمة . بيد أن لتلك الجهود حدودا نظرا للنظام التجاري الدولي الجائر القائم حاليا والتحويل العكسي للموارد وعبء الديون . كما أن التكلفة من حيث تدهور البيئة وتبديد الموارد البشرية والطبيعية وهبوط الدخل تهدد الرفاهة الانسانية بل وبقاء الحياة ذاتها على كوكبنا . وكما لاحظت مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة فيما يتعلق بما يحتمل أن تكون عليه طبيعة أي استراتيجية انمائية دولية جديدة للتسعينات ، فإن آفاق النمو البطيء أو الركود في البلدان النامية :

"تمثل تحديا رئيسيا للمجتمع العالمي وهو يستعد للتسعينات . ويصدق هذا بوجه خاص إذا كان هدفنا لعام ٢٠٠٠ هو التغلب على أسوأ مظاهر الفقر الشامل أي : انتشار سوء التغذية والجوع والجهل ووفيات الاطفال الصغار التي تناهز ٤٠ ألف حالة يوميا ... وإذا استمرت هذه الاتجاهات ، ستظل مستويات دخل

الفرد في أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠ أدنى مما كانت عليه عام ١٩٨٠ بلل
ستهبط في كثير من البلدان الافريقية عما كانت عليه عام ١٩٧٠ ، أي قبل ثلاثين
عاما .

ويقول البنك الدولي ، انه على عكس المناطق النامية الاخرى كان الاداء
الاقتصادي في افريقيا جنوب الصحراء هزيلا على امتداد عمر جيل بأكمله . ومما زاد
الامر سوءا أن دخل الفرد هبط خلال الثمانينات إلى ثلاثة أرباع المستوى الذي كان قد
بلغه في أواخر السبعينات . والآن بدأ اداء افريقيا الاقتصادي الضعيف يقضي على
القاعدة الانتاجية للمنطقة . ففي منتصف الثمانينات كان الحجم الاجمالي للاستثمارات
في بلدان كثيرة أقل من أن يحافظ على رصيد رأس المال القائم بالفعل . وبالتالي
أصاب التدهور مجالات عدة من بينها التعليم والرعاية الصحية .

وتلتزم الحكومات الافريقية ، فرادى وجماعات ، بتحسين الاداء الاقتصادي
لبلدانها ، اضطلعت بتدابير شاملة للإصلاح . بيد أن أوجه الاختلال الحاد في الهياكل
الاقتصادية وتضرر الاقتصادات الافريقية بالبيئة الخارجية المتدهورة يؤثران تأثيرا
سلبيا على تلك الجهود .

وبالنظر إلى هذه الحقيقة طرحت الحكومات الافريقية في دورة الجمعية العامة
الاستثنائية المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والمعقودة عام ١٩٨٦ ،
برنامج عمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وتم
اعتماده مع إعلان المجتمع الدولي التزامه بالتجاوب مع جهود افريقيا . وعندما أجري
مؤخرا استعراض نصف المدة لتنفيذ البرنامج ، تم الاعتراف بأن غالبية البلدان
الافريقية اتخذت في إطار تدابير التقشف الصارمة ، اجراءات للإصلاح والتكيف الهيكلي
تستهدف تحسين الاداء الاقتصادي لتحقيق الانتعاش المعجل وارساء أسس التنمية
المتواصلة . وتم التسليم كذلك بأن ماتبدله البلدان الافريقية من جهود في مجال
الإصلاح لم تواكبها تدابير دولية لدعمها ، وأن الاداء الاقتصادي لافريقيا ازداد
تدهورا .

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي اضطلع ببعض المبادرات الجديرة بالثناء دعماً لجهود أفريقيا فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون وتوفير تدفقات الموارد ، نجد أن حجم الأزمات الاقتصادية الأفريقية وطبيعتها يقتضيان زيادة الدعم وترجمة التعهدات على الفور إلى إجراءات عملية بغية الحصول على النتائج المرجوة ، وقد جددت البلدان الأفريقية ، من جانبها ، التزامها بهذه الإصلاحات وبالتكيف الهيكلي من أجل تحسين أدائها الاقتصادي وتحقيق رفاهة شعوبها . وتناشد كينيا كل من يعنيه الأمر ، فرادى وجماعات ، أن يتخذوا كل مايلزم من مبادرات ويبدلوا أقصى الجهود لتنفيذ ما صدر من توصيات بهدف التعجيل بتنفيذ البرنامج تنفيذا كاملا وفي الوقت المقرر .

وأخيرا ، تود كينيا أن تنضم إلى الدول الاعضاء الاخرى في تهنئة قوات الامم المتحدة لحفظ السلام على نيلها جائزة نوبل للسلام هذا العام تقديرا لخدماتها في صون السلم والامن . وبيانخفاض حدة التوتر بين الدولتين العظميين ، تدخل الامم المتحدة مرحلة جديدة مثالية لإنعاش التعددية التي ننادي بها جميعا . ونحن ندرك ونقدر أهمية الامم المتحدة التي لا يستغنى عنها في عالمنا المعاصر . وفي هذا الصدد ، يتعيّن أن تكون الامم المتحدة قوية وأن تلتزم بها جميع الدول الاعضاء . وكينيا ، التي تؤمن إيمانا قويا بالامم المتحدة ، لن تتردد في تقديم دعمها الذي لا يتزعزع لمنظمتنا .

السيد ندونغ (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستهل

الدورة الثالثة والاربعون للجمعية العامة عملها في وقت يطالب فيه المجتمع الدولي بلهفة ، أكثر من أي وقت مضى ، بحقه في سلم وهدوء آمنين دائمين . لذلك ، يتعين على هذه الدورة ألا تخيب هذه الامال الملحة للمجتمع البشري الذي يصف المنظمة لاسباب قوية عديدة ، بأنها أمل البشرية* .

وعلى ضوء تطلعات البشرية تلك ، فإن وفد جمهورية غينيا الاستوائية الذي أشرف برئاسته في هذه المرة ، يهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه الذي يستحقه بجدارة لترأس مناقشاتنا . وتوجد بين بلده وجمهورية غينيا الاستوائية علاقات دبلوماسية وثيقة وممتازة منذ زمن بعيد . وعلاوة على ذلك ، كانت جمهورية الارجننتين من البلدان التي استجابت بصدق وإيجابية ، بتقديم المنح والقروض ، لنداء الفوث الذي وجهه فخامة السيد اوبيانغ نغويما مباسوغو ، حينما تولى السلطة ، للمساعدة في بناء البلد الذي دُمر - بل خرب في الواقع - على يد النظام السابق . إن شعب غينيا الاستوائية يتذكر هذه المساعدة وسيتذكرها على الدوام . وكل ما أبغيه الآن هو أن أعرب عن شكر عميق لشعب الارجننتين .

كما أن جمهورية غينيا الاستوائية تعرف وتقدر دعم جمهورية الارجننتين لمُثل الامم المتحدة ومبادئها .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فان ليروب (فانواتو) .

إن تفاني رئيس الجمعية بالاضافة إلى خبرته التفاوضية ومواهبه الدبلوماسية المسلم بها وفطنته تضمن أن تكون القرارات التي ستعتمد في نهاية المناقشات قرارات محايدة ومفيدة ونافعة للجميع . ولتحقيق تلك الغاية ، فإن وفد بلدي يضع نفسه تحت تصرفه . ونحن نؤكد له أنه لن يبدر من جانبنا شيء يمكن أن يعيق جهوده لتحقيق توافق الآراء المرغوب فيه .

وباسم وفد غينيا الاستوائية ، أتقدم بالتهنئة إلى سائر أعضاء مكتب الجمعية العامة الآخرين ، الذين لا يلقى جهودهم في تنسيق أعمالنا تقديرا تاما على الدوام . وبكل التقدير نعرب عن امتناننا للسيد بيتر فلورين ، الرئيس السابق ، على الحكمة الدبلوماسية والسياسية التي وجه بها الأعمال الحساسة للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . فقد شجعنا ملوكه على مواصلة الكفاح ضد ما يجابهه المجتمع البشري من مظالم ، وعلى أن نفعل ذلك وفقا لكلمات شعارنا الوطني : الوحدة والسلام والعدالة .

وتعرب غينيا الاستوائية حكومة وشعبا عن امتنان خاص للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لتفانيه العظيم وتكريس جهوده كلية لمشاكل المجتمع الدولي ولأهدافه بصدق أن يرى مبادئ ميثاق سان فرانسكو السامية والنبيلة وقد أصبحت واقعا ملموسا . وفي معرض هذه الإشارة إلى أعماله ، فإننا نعتقد أن منح جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام كان ، إلى حد كبير ، تقديرا لجهوده . فإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تقترح على الهيئات المسؤولة عن تلك الجوائز أن ترشح الأمين العام شخصيا لنيل جائزة نوبل للسلام في العام القادم .

إن التقرير الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة وثيقة هامة وبلغت للغة ، سواء من حيث ما أورده من الانجازات الايجابية أو من حيث ما يُؤمل انجازه - بالطبع إذا توفرت الإرادة السياسية للحكومات المعنية في كل حالة . وقد كانت هناك نجاحات عديدة في رأينا . ويتجلى هذا في حقيقة أن المناقشات العامة في الدورة الثالثة والأربعين هذه عكست تفاؤلا كبيرا وشعورا حقيقيا بملاحية التعددية ، وكذلك

تدعيم دور الأمم المتحدة ومصداقيتها . فقد أضاءت الأمم المتحدة شعلة الثقة ثانية ، تلك الشعلة التي ستقودنا على طريق حل المشاكل الصعبة والحساسة والمعقدة . ومن ثم فإنها المحفل المثالي والوسيط المحايد لمعالجة القضايا التي تهم المجتمع الدولي ، على نحو ما كان يجول في عقول الآباء المؤسسين للمنظمة وذلك مصدر فخر لجمهورية غينيا الاستوائية ، ونحن نجدد الثقة التي وضعناها في الأمم المتحدة عندما حصلنا على عضويتها . وهذه الثقة ليست مجرد كلمة تقال بل تتجسد في حقائق - حقائق تطبق في بلدنا ، حيث تنفذ توصيات الأمم المتحدة في جميع القطاعات على الصعيد الداخلي ، وفي جميع المحافل على الصعيد الخارجي ، فنحن ننتهج سياسة حسن جوار وتعاون وانفتاح وحوار مع الدول الأخرى بغية الحفاظ على السلام والهدوء في منطقتنا وفي قارتنا وفي العالم .

وقد أجرينا في هذا الصدد في بلدنا تعديلات حكومية وأنشأنا مؤسسات سياسية واجتماعية ومالية جديدة ، وفقا لما اقتضته الظروف في كل حالة بغية الامتثال للولاية التي ناطها بنا الدستور ، ومن الأمثلة على ذلك ، برنامج الديمقراطية السياسية وبرنامج الإعمار الاقتصادي ، سعيا إلى إقامة التنمية الشاملة المطلوبة على أسس وطيدة .

أود أن أخص حديثي بإشارة موجزة عن العملية السياسية في بلدي . لقد أنشئ مؤخرا الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية على أساس القانون الذي اعتمده برلماننا بشأن الأحزاب السياسية . ويعقد الحزب الآن أول مؤتمر له في مدينة باتا . وقد وصلت العملية الديمقراطية الآن إلى مرحلة أصبحت فيها مشاركة الشعب في الانتعاش الاقتصادي والتنمية أكثر تمشيا مع مشاركتهم في إدارة الشؤون السياسية ، مما يسد الفجوة التي كانت قائمة في التنظيم السياسي والإداري لمجتمعنا .

وقد وضعت حكومة غينيا الاستوائية - بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وبلدان شائبة مانحة ، استراتيجية شاملة وقطاعية لتنمية البلد في الأجل المتوسط . وقد عقدت مؤتمرا شائبا للمائدة المستديرة للبلدان المانحة في جنيف في الفترة من ٢٨ الى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر . ونرجو من الأمم المتحدة أن تجري تقييما مناسباً للحالة في غينيا الاستوائية حتى يمكن التوافق مع المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية أن تصبح نتائج ذلك المؤتمر مجدية حقا .

وعلى الصعيد الخارجي ، تنضم بلادنا كل يوم الى منظمات حكومية وغير حكومية واقليمية ودون الاقليمية ومؤسسات اقتصادية دولية ، ولبلاي أيضا علاقات دبلوماسية واسعة النطاق مع الدول الأخرى . فقد انضمت غينيا الاستوائية مؤخرا ، على سبيل المثال ، الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ . كما انضمت جمهورية غينيا الاستوائية مؤخرا الى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون الموقعة في فيينا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ .

وكذلك أحاطت حكومة غينيا الاستوائية علما بالتوصيات الواردة في الفقرة ١ من القرار ١٩٨٨/٥٤ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لا بشأن الاحتفال بالذكرى الأربعين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان فحسب ، وانما أيضا لنجيب بضمير مستريح على بعض التلميحات الخبيثة بما يبين أن حكومة غينيا الاستوائية ليس لديها ما تخفيه . بل إنها على العكس ، تفضلع بأنشطتها العامة بما يتماشى مع القواعد المقررة وبرضاء من جانب الشعب .

اننا نستمد تفاؤلنا وثقتنا في هذه الدورة من تقرير الأمين العام وكذلك من المسار الذي اتخذ لحل مشكلة أنغولا التي فتحت مفاوضاتها مع كوبا وجنوب افريقيا ، بواسطة ايجابية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، عطية جديدة من الأهل :

وفيما يتعلق أيضا بالوجه الحزين لناميبيا ، يبدو أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد بدأ يؤتي ثمارا ايجابية في تحقيق السيادة الكاملة والاستقلال لناميبيا بعد أعوام طويلة من صدور القرار .

وهناك حوار مفتوح يجري مع بريتوريا لإنهاء نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري والتسليم بالحقوق السياسية الأساسية للسكان السود . وبشأن اطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من الوطنيين الذين ينبغي اعادتهم الى احيائهم .

وهناك أيضا سبب يدعو الى التفاؤل يتمثل في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الصديقين الشقيقين المغرب والجزائر .

ونحن نرحب بالانجازات التي تحققت في مجال التحسن في المناخ السائد في العلاقات بين تشاد وليبيا ووقف الاعمال العدوانية بينهما . كما نعرب عن أملنا مرة أخرى في أن يستأنفا علاقاتهما الدبلوماسية ، ونثق في امكانية تحقق ذلك في اطار منظمة الوحدة الافريقية سعيا للتوصل الى تسوية مناسبة لنزاعهما على الحدود .

وفيما يتعلق بالاستفتاء على تقرير المصير الذي اقترحه الامين العام بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والذي قبله جلالة الملك الحسن الثاني كما قبلته جبهة البوليساريو ، ينبغي أن يجرى هذا الاستفتاء بحرية وتحت اشراف دولي لوضع حد لهذا النزاع المأساوي المؤلم . ونحن نرحب بالتطورات الجارية في هذا الميدان .

ويشعر وفدنا بالسرور اذ يشهد الحوار المباشر والمخلص والسلمي الذي يجسري بين الطائفتين القبرصيتين ، بناء على اقتراح من الامين العام ، في محاولة لتسوية النزاع الذي طال أمده ، وتحقيق الوحدة والسيادة والاستقلال لجمهورية قبرص .

وتشعر حكومتي بالسرور خاصة للأخبار التي تفيد بأن حكومتي ايران والعراق قد وافقتا على الامتثال لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) كأساس للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة ، ونحن واثقون أن ذلك سوف يفضي الى تحقيق الوئام بين هذين البلدين الشقيقين .

كما نشعر بالتفاؤل أيضا فيما يتعلق بشعب افغانستان في ضوء الاتفاقات التي وقعت في جنيف في نيسان/ابريل من هذا العام ، والتي بدأت ثمارها الايجابية تظهر فيما يتعلق بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الذي عانى طويلا .

ولا نستطيع ان ننسى كمبوتشيا ، التي اتحت لها بعد معاناة و ألم كبيرين ان تتكلم عن السلم والاستقرار وانهاء معاناة شعبها . وتؤيد حكومتي مبادرة الحوار بين جميع الاطراف المنخرطة في النزاع ، لاننا نؤمن بان الحوار هو السبيل الوحيد الذي يمكن ان يؤدي الى اقامة حكومة تتركز على اساس عريض والى المصالحة الوطنية التي تشمل انسحاب جميع القوات الاجنبية .

ونود من أعماق قلوبنا ان نهنئ الكوريتين للاعلان عن ارادتهما في الدخول في عملية التوحيد . كما نهنئ كوريا الجنوبية على الجهود التي بذلتها إبان ال ٤٠ عاما منذ استقلالها لتنشيط عملية التوحيد هذه بعيدا عن النفوذ الاجنبي . وتستحق فكرة وجود كوريا بيننا كعضو في المنظمة ان نبحسها جميعا .

هذا عدد قليل من الحالات التي لقيت ما تستحقه من تأييد المجتمع الدولي وادت الى الشعور ببعض السكينة . لكن هناك حالات اخرى مازالت تمثل مصدرا للشعور بالقلق ، ونأمل ان تصل هي ايضا الى حل .

فهناك على سبيل المثال حالة الشرق الاوسط المحزنة والتي نكرر بشأنها القول بالحاجة العاجلة لتطبيق قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والعمل بشكل اكثر واقعية على تنفيذ ترتيبات يكون من شأنها حصول الشعب الفلسطيني على حقه في اقامة دولة مستقلة ، وتكفل السلم والامن لشعوب المنطقة ، وتضمن حقها في العيش داخل حدود آمنة بما في ذلك دولة اسرائيل ذات السيادة .

ونحن نشعر بقلق أشد ازاء الازمة في لبنان التي اندلعت منذ امد طويل يرجع الى عام ١٩٧٥ . وينبغي وقف تدهور الموقف هناك عن طريق الحوار السلمي المخلص بين المسؤولين عن كل من الطائفتين . ونأمل ان يتمكن لبنان بذلك من تحقيق التعايش السلمي والاستقلال والسيادة والوحدة .

كذلك نشعر بقلق ازاء الحالة في البلدان الشقيقة في أمريكا اللاتينية حيث توجد شواهد ملموسة ومزمنة على التدخل الخارجي الذي قوض حقها في تقرير المصير وأقام العراقيل في طريق ما تنشده من استقرار وتنمية . ونحن نأسف لعدم الامتثال لاتفاقات اكيبولاس الثانية للسلام التي وقَّعتها بلدان أمريكا الوسطى في غواتيمالا فسي العام الماضي ، والتي تقوم على افتراض وجود روح الوثام الضرورية لحل شتى المشكلات القائمة بين تلك البلدان .

ولا نزال نشعر بالأسف لركود الحالة فيما يتعلق جزر مالغيناس . ولذا نناشد الحكومتين المعنيتين أن تشرعا في بذل جهود صادقة من أجل إيجاد حل تتوافر فيه مقومات الاستمرار ويحظى بالقبول على الصعيد الدولي .

وبالرغم من تأجيل النظر في مسألة تيمور الشرقية إلى الدورة المقبلة ، فإننا ندعو حكومتي البرتغال واندونيسيا إلى مواصلة اتصالاتهما ومضاعفة جهودهما من أجل إيجاد حل مقبول . إننا نقدر تقديرا عميقا ونتابع باهتمام اعتزام إدارة كاليدونيا الجديدة قيادة ذلك الإقليم نحو تقرير المصير .

منذ عدة أشهر عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح - وهي دورة انتهت بغير التوصل إلى اتفاق رسمي مع أسفنا الشديد . بيد أنه قد سادها تفاؤل كبير نتيجة الحوار والاتفاق الشئائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وفي تلك المناسبة قال رئيس وفد غينيا الاستوائية من هذه المنصة نفسها :

"ومن المفارقات أن جمهورية غينيا الاستوائية لن تزيل أو تقلل من

هذه الأسلحة لأنها ببساطة لا تنتجها ولا تملكها ولا تفكر في الحصول عليها . ولكننا نأمل أن نزيل ونقلل من الأمراض الواسعة الانتشار والجوع والفقر التي تعاني بلادنا من ويلاتها . وهناك بلدان تبدد الملايين من الدولارات كل دقيقة على الأسلحة في الوقت الذي يتحدث فيه بلدنا عن ديون تبلغ آلاف الدولارات بوصف ذلك مسألة تتصل بالبقاء" . (A/S-15/PV.21 ، ص ٧)

ولا يرى وفد غينيا الاستوائية ضرورة للحديث بتفصيل كبير عن مسألة التسلح بوصفه التهديد الخطير للسلم العالمي ، لأنها كما نرى محل بحث بين العملاقين اللذين يعتبران أنفسهما سيذا العالم ، ولذلك نفضل الحديث عن اختلال التوازن الاقتصادي بين أمم العالم والذي تعاني من آثاره بوجه خاص بلدان العالم الثالث وأقل البلدان نموا التي تندرج في عدادها جمهورية غينيا الاستوائية . هذه في رأينا هي القضية الحقيقية لنزع السلاح .

إن مسألة النظام الدولي الجديد لم تحقق تقدما يذكر أو لم تحقق أي تقدم على الإطلاق منذ أن أُشير إليها للمرة الأولى هنا وفي محافل دولية أخرى . ومع مرور كل يوم نرى اتساعاً مطّرداً في الفجوة بين المواقف المتعنتة والمتفطّرة للبلدان الصناعية وبين المطالب العادلة للبلدان النامية . إن تفكير الجانبين يختلف اختلافاً هائلاً بحيث يستحيل فيما يبدو إيجاد حل مرضٍ لكليهما . إننا لا نعتقد أنه يمكن إقامة عالم مستقر وسعيد في حين يعيش قطاع كبير من البشر عند مستوى الكفاف .

ويؤسفنا أيضاً أن تكون القارة الأفريقية قد وقعت ضحية لأحد الحلول التي جرى ابتكارها وطرحها على بلدان العالم الثالث . وإنني أشير في هذا الصدد إلى التخلص من النفايات الصناعية والسامة والنووية والمثمة ، الذي يعرض على البلدان الأفريقية بوصفه السبيل الوحيد للوصول إلى مستوى التنمية الذي بلغته البلدان الصناعية . وإن عدم وقوع بلدي حتى الآن ضحية لهذا الأسلوب المكيفيللي إنما يعزى إلى اعتزازه بكرامته بوصفه بلداً ألباً ذا سيادة . ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يعير انتباهها للتصريحات المفرضة التي قيلت في هذا الصدد ، لأنها علاوة على كونها تفتقر تماماً إلى أي أساس وتستهدف تشويه صورة غينيا الاستوائية ، ليست سوى نسج خيال . وليس بمقدور هذه التصريحات أن تغير موقفنا فيما يتعلق بما يلزمنا لتحقيق رخاء شعبنا . إن جمهورية غينيا الاستوائية تعرف حقاً ماذا تريد وتعرف كيف تحققه . وإنني أعتزم هذه الفرصة لأعلن أن بلدي لم يتلق ولن يتلقى أي نفايات صناعية أو سامة أو نووية أو مشعة .

ويود وفد غينيا الاستوائية أن يعلن مرة أخرى في هذه الجمعية العامة أن فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو قد تولى مقاليد الحكم في بلدنا فسي ١٩٧٩ ، عندما أوشك البلد أن يتمزق أشلاء بوصفه دولة ذات سيادة بسبب عزلته الذاتية الكاملة عن العالم الخارجي . وكل الخطوات التي اتخذت منذ ذلك الحين كانت صعبة وبطيئة ، ولكنها كانت آمنة وطيبة . وتحترم الحكومة قواعد الدستور الذي اعتمد في ١٩٨٢ تحت إشراف الأمم المتحدة احتراماً كاملاً . وبرنامج تحقيق الديمقراطية والتنمية الشاملة

الذي بدأناه لا رجعة فيه . ونحن نود في هذا الصدد أن ندعو أي شخص يرغب في زيارة بلدنا الى أن يقوم بذلك ، شريطة أن يكون مستعدا لتقييم التغييرات الهائلة بغير أفكار مسبقة وبطريقة محايدة .

وأود بعد ذلك أن أوضح أننا مقتنعون بأن المبادئ الأساسية للتعایش الدولي وركائز السيادة الوطنية قد تتعرض لأذى بالغ نتيجة استمرار التدخل في الشؤون الداخلية للدول . لذا فإننا نعرب مرة أخرى عن رفضنا لأي تدخل في الشؤون الداخلية لغينيا الاستوائية . وهذا مبدأ ثابت لا نزاع فيه تؤيده كل الدول كما تتمسك به الأمم المتحدة .

في مستهل هذه الكلمة قلت إن الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة هي أمل البشرية ولا ينبغي لنا أن نحبط أملها أو أن نخيب رجاءها . وتأمل غينيا الاستوائية أن تعتمد هذه الدورة للجمعية العامة قرارات تساعد على تحقيق السلم والامن العالميين ، وأن تعطي الأولوية في قراراتها إلى حالة الدول الأكثر فقرا ، وتحث سائر الأمم على التخلي عن نزعتها القومية الانانية وتطلب إليها أن تنظر إلى مشاكل البشرية من زاوية تسمح لنا بالحفاظ على الفرد الذي يستحق ظروفنا أفضل تُمكنه من تحقيق الهدف النهائي الذي خلق لأجله .

السيد بيترز (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يسرني سرورا بالغا أن اتقدم ، بالنيابة عن سانت فنسنت وجزر غرينادين حكومة وشعبا ، بأصدق التهاني إلى السيد دانتي كابوتو لانتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . ونحن واثقون تماما بأن تاريخه المهني الحافل وحنكته السياسية سيسهمان اسهاما كبيرا ، لدى اظلامه بواجباته ، في تقدم أعمال هذه الدورة ونجاحها .

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق السيد بيتر فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على الطريقة التي أدى بها المهمة المنوطة به خلال الدورة الثانية والأربعين . فقد أظهر خلال مدة رئاسته إيمانا عظيما بالمنظمة وقدم اسهاما كبيرا في نجاح تلك الدورة ومختلف الدورات المستأنفة .

مرة أخرى ، أود أن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييسار ، لجهوده الدؤوبه وأدائه الذي اتم بالشجاعة خلال السنوات الاخيرة المضطربة في تاريخ منظمتنا . ان جهوده المخلصة في سبيل تحقيق السلم والامن ، ودفاعه الشابت عن مبادئ الميثاق لفي سمات مميزة لالتزامه بمون أهداف الامم المتحدة ومثلها .

وإن منح جائزة نوبل للسلم لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم لاعتراك ملمسوس بفعالية منظومة الامم المتحدة . ويود وفد بلادي أن يشيد بكل اولئك الذين يعملون الآن وكل من عملوا في الماضي ، لما حققوه وقدموه من اسهام في عمليات صون السلم التي قامت بها الامم المتحدة ، وبالتبعية للسلم والامن الدوليين .

تعقد هذه الدورة في ظل خلفية تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وحدث شيء من الانخفاض في حدة التوتر العالمي . فالمعاهدة التي أبرمت مؤخرا بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ، بشأن ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وانسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان ، ووقف اطلاق النار في حرب الخليج ، والتقدم صوب الحل السلمي للصراعات في الصحراء الغربية وكمبوتشيا وناميبيا وقبرص ، انما تبرهن كلها على هذه الحقيقة . وما من شك في أن الكثير من الفضل في تحقيق هذه المنجزات يعود الى هذه المنظمة . فبالرغم من التراجع عن العمل متعدد الاطراف من جانب البعض ، لم تحد المنظمة عن التزامها بالسعي لايجاد حلول ضمن اطار عالمي . ولا بد من الاشادة بالأمين العام على ما أبداه من ارادة صلبة وصدق نية في النهوض بولايته .

لقد قام الرايت أونرايل جيمس فيتز آلن ميتشل ، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين ، في خطابه الذي ألقاه في الدورة الاحتفالية بالذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة ، بتذكير هذه الهيئة بأن مقاصد ومبادئ هذه المنظمة ظلت متمتعة بنفس المصاحبة التي كانت لها في عام ١٩٤٥ . وقال إن الميثاق صمد لمحك الزمن . كما قال إنه أيا كانت أوجه القصور في تنفيذه أو أوجه قصور مؤسسات الامم المتحدة فإنها ليست

(السيد بيترز ، سانت
فنسنت وجزر غرينادين)

نابعة من الميثاق . ودعا الى إعادة الالتزام بالمبادئ التي وضعها باقتدار بالسف
الآباء المؤسسون لهذه المنظمة . ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين ملتزمة بهذا
الموقف .

اني على ايمان راسخ بأننا على مشارف عهد جديد ، عهد تصبغ فيه الخلافات التي
فرقت ما بيننا لوقت طويل أقل أهمية من الصعوبات التي علينا أن نواجهها جميعا .
وإن أعظم أمل للانسان اليوم هو أن يعيش في عالم آمن في بيئة تسودها الحماية
المشتركة . ان ابرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بين الرئيس ريفان
والامين العام غورباتشوف يعد انجازا تاريخيا في عملية نزع السلاح . وهذا هو السبب في
أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تشيد به .

ان نزع السلاح والحد من الاسلحة أمران يعتبران من الشواغل العالمية . وقد
أيد رئيس وزراء بلادي في بيانه الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة
المكرسة لنزع السلاح ، الرأي القائل بأن الوفورات الناجمة عن نزع السلاح يجب أن
تحوّل الى التنمية ، واقترح أن تخصص الاموال المتوافرة عن ذلك - كما مر له اولوية -
لإعادة تشجير الاحراج في افريقيا . ونحن اذ نرحب بما تحقق حتى الآن ، ندرك ان السلم
والامن الدوليين يعتبران شأغلا مشتركا للبشرية جمعاء ، لذا فإن للأمم المتحدة دورا
لا غنى عنه عليها أن تضطلع به في هذا الصدد . ولا يمكننا أن نركن الى انجازات
الماضي المجيدة ، اذ أن الامل في عالم خال من الاسلحة النووية هو هدفنا النهائي .

إن احراز تقدم في مجالات أخرى للصراع أمر لا غنى عنه اطلاقا . وهنا يرد السي
الذهن فورا استقلال ناميبيا . ولقد دأبنا دوما في هذا المضمار على تأييد قرار مجلس
الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك ، فإننا مازلنا نأمل أملا مشوبا بالحذر في أن تحقق
المحادثات الجارية بين الحكومات المعنية ، نتيجة ايجابية لوضع حد للاحتلال غير
المشروع لناميبيا . وأملنا وطيد في أن تصبح ناميبيا ، بحلول عام ١٩٨٩ ، في مشمل
هذا الوقت تقريبا ، عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة .

أما بخصوص مسألة جنوب افريقيا ، فليس هناك ما يهلهال أكبر مما قليل من

استثنينا ، طبعا ، تكرار القول بأن نظام الفصل العنصري البغيض مازال يحتل الصدارة من قائمة انتهاكات حقوق الانسان التي تشير قلق سانت فنسنت وجزر غرينادين . وقد أصبحت الحركة المؤيدة لحقوق الانسان واقعا لا رجعة فيه . وما من شك في أن التفسير الاساسي واقع لا محالة في جنوب افريقيا . والاسئلة الوحيدة هي متى وكيف وما هو الثمن الذي سيدفع من الارواح البشرية في سبيل تحقيق ذلك .

شغلت مشاكل الشرق الاوسط هذه الجمعية منذ انشاء الامم المتحدة . ولقد أشبخت الحلول السلمية انها سراب خادع . وفي غيابها ازداد العنف والتطرف . لكن هذه يجب أن تكون حجة تساق دعوة الى مضاعفة الجهود لا أن تطرح كذريعة لليأس . وهناك اليوم تأييد متزايد لعقد مؤتمر دولي مهيكّل على نحو مناسب يقوم على أساس حق اسرائيل في الوجود والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين .

وإذ نعمن النظر في المشاكل التي تحيق بالمناطق المضطربة في أرجاء المعمورة وبمنطقتنا فإن أول ما يتبادر الى الذهن هو أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي . ونحن مازلنا نؤيد جهود مجموعة كونتادورا ونعتقد أيضا أن هناك ميزة كبرى في اتفاق اسكيبولاس وكل الجهود الاقليمية الاخرى الرامية الى تحقيق السلم في تلك المنطقة المنكوبة . كما نعتقد أن الحرمان الاقتصادي الاجتماعي هو السبب الرئيسي لهذا الصراع ، وان أي جهد يستهدف ايجاد حل يجب أن يأخذ هذا العامل في الحسبان .

انه لما يثلج صدورنا تلك ما يترامى من أخبار طيبة من سيول بأن حكومة كوريا الجنوبية على استعداد لانهاء حالة المجابهة بينها وبين شقيقتها في الشمال ، حتى يمكن أن يمهّد الطريق لاقامة العلاقات بين البلدين على أساس روح التعاون . ويحدونا الامل في امكانية استثمار هذه اللفتة الطيبة ، بحيث يتسنى الاسراع بعملية انضمام البلدين الى عضوية الامم المتحدة .

ويشني وفد بلادي على جمهورية كوريا حكومة وشعبا للاكتمال الناجح لدورة سيول للألعاب الاولمبية في جو من التنافس الودي والسلم . ونحن على ثقة من أن الروح التعاونية التي ولّدتها الألعاب الرياضية ستسهم في تخفيف حدة التوتر في تلك المنطقة من العالم .

ان بعض الدوائر ترى ان الانتعاش الاقتصادي في المراكز الاقتصادية القوية في العالم يمكن أن يوفر حافزا قويا لتجدد النمو الاقتصادي في بقية أنحاء العالم . لكن الدليل على عكس ذلك واضح لاعين الجميع . والرأي المصاحب لذلك يرى أن أوجه علاج الأمراض التي يعاني منها الجنوب تكمن في عدم امكانية استمرار الجهود الفردية الوطنية . إن جهود العالم الثالث النامي لا حول لها ولا قوة حيال معدلات التبادل التجاري غير المواتية ، والطابع المتقلب لاسواق منتجات الجنوب الاساسية ، والاسعار المرتفعة للفائدة المدينة التي تفرضها المصارف ، والتذبذبات في أسعار صرف العملات الرئيسية . ولكل من هذه المتغيرات أثر عكسي على اقتصاداتنا الهشة والتي لا نستطيع التحكم فيها مطلقا . واذا ما أضيف الى هذا سرعة تعرضنا للتأثر بالكوارث الطبيعية يستطيع المرء أن يخرج بصورة حقيقية لاقتصادات تواجه الخطر .

ونحن وإن كنا نتقدم بالشكر لأولئك الذين يساعدون على تخفيف الصعوبات التي تواجهها هذه الاقتصادات ، ندرك تماما انه لم يتحقق الوفاء بنسبة المساعدة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من اجمالي الناتج المحلي من قبل أولئك الذين يتوقع منهم ذلك الوفاء .

لقد أدركت حكومة بلادي منذ وقت مبكر أنه يتعين على شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين أن يقدم تضحيات كبرى ، وقد شرعنا في برنامج تكيف هيكلي يستهدف تجنب تحميل الميزانية الجارية بأعباء عملية التكيف ، حتى تستخدم الاموال المتاحة من الدخل المحلي في قطاع الميزانية الرأسمالي . ولا بد من القيام بهذا لأن شعب سانت فنسنت وجزر غرينادين شعب أبي لا يود أن يعتمد فقط على الآخرين .

إنها حقيقة من حقائق الحياة ان المشكلات التي تواجه البلدان النامية والفقيرة تكون أكثر صعوبة واستقصاء على الحل كلما كان البلد أصغر حجما . ولقد تكررت هذه المشكلات المرة تلو المرة بشكل لا بد أنه جعلها معروفة للجميع . ومع ذلك ، اسمحوا لي أن أكررها مرة أخرى على سبيل التذكرة ليس إلا . فهي مزيج من المشاكل المنبثقة من صغر الحجم بصفة عامة ، ومن السمات الجزرية بصفة خاصة ، وهذه

السمات يمكن تحديدها فيما يلي : أسواق داخلية لا تتوافر لها مقومات البقاء ، حجم إنتاج أقل من أن يكون اقتصاديا ، ضيق نطاق الموارد ، وعدم توافر الفرصة للاستفادة من الاقتصادات الخارجية عن طريق الارتباط بشبكات خدمة الدول المجاورة . وبذلك يتم الاقلال من التكاليف النسبية للبنية الأساسية . وهناك أيضا عيب آخر هو أن العديد ممن هذه الدول ، كسانت فنسنت وجزر غرينادين ، ارخبيلي وهي ظاهرة تفرض مشاكل عديدة مصحوبة بالكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك .

ونظرا لصغر حجم هذه الدول ككل ، وصغر حجم ديونها التجارية نسبيا ، فإنها لا تشكل مجموعة تحظى بالأولوية لدى المصارف التجارية غير الحكومية . وينشأ عن عدم أهليتها المتزامنة فيما يتعلق بالحصول على التدفقات المالية التجارية والتسهيلية احتمال حقيقي بأن يضيع من هذه البلدان كل ما أحرزته من تقدم صوب تحسين المستوى المعيشي لسكانها والنهوض باقتصاداتها لتخرج من فئة أشد البلدان فقرا . وبغية انقاذها من التردّي الاقتصادي الذي قد يكون مآلها اليه ، من المهم أن توفر لها موارد كافية بشروط ملائمة .

اننا نعيش في عصر يتسم بالتغير السريع . وقد حققت شعوب البلدان الصناعية بوجه عام تحسنا سريعا في أحوالها المعيشية . إلّا أن تلك لم تكن الحال بالنسبة للبلدان النامية . ولقد يكون عقد الثمانينات عقدا هاما تميز بإحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، إلّا أنه يمكن اعتباره أيضا عقد الفرص الضائعة بالنسبة للعالم الثالث . فلم يقم أحد فيه بشيء يذكر لمنع تزايد اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ومع اقترابنا من مشارف القرن الحادي والعشرين ، فإننا نواجه التحدي الرئيسي المتمثل في وجوب التغلب على الازمة العالمية التي تواجهها التنمية . فنحن جميعا لا بد لنا من أن نخوض معا المعركة ضد الفقر .

فالفقر يقوّض الأمن ، ويعرّض المساواة للخطر ، ويحرم البشر من الأمل ويضيّع عليهم الفرص . وعملية تخفيف حدة الفقر ينبغي أن تُولى أولوية اضافية على جداول أعمال الاجتماعات الوطنية والدولية ، إذ يتعين علينا أن نعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لأفقر الناس في عالمنا ، وأن نبدأ عمليات نمو اقتصادي حيثما يوجد ركود ، ونعيد الحيوية والأمل حيثما يوجد يأس وقنوط . ولا بد من ايجاد روح المشاطرة والعطاء حيثما توجد فوائض .

ولسوف يتوقف المستقبل على مدى نجاحنا في تسخير مواقفنا المشتركة ومواردنا المحدودة للتصدي للتحديات المشتركة . ان الاستقرار والرخاء والعدالة الاقتصادية والاجتماعية آخذة في التحقق بالنسبة لمناطق مختلفة من العالم بسرعات متباينة .

ولا بد لنا من أن نقوم بتدابير تصحيحية حتى لا يتولد اختلال يستحيل التخلص منه .
فالتحدي هنا اقتصادي وسياسي بقدر ما هو أخلاقي . فنحن لا يمكننا أن نؤمن المستقبل
إلا بالعمل المتضافر معا . ولا يمكن أن نؤمنه على حساب بعضنا البعض .

تتسم الحالة الاقتصادية الحرجة بالنسبة للعالم النامي بعهد الديون الخارجية
الذي لا يمكن تحمله . ومن الواضح أن البلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون لن
تتمكن أبدا من سداد ديونها . ولا بد لنا من أن ندرك تماما طبيعة هذه المشكلة ، وأن
توجد الحلول اللازمة لمعالجتها . ان سياسات الاقراض التي تتبعها مؤسساتنا لا يجب أن
تكون من التصلب بقدر يجعلها تخاطر بإحداث قلاقل سياسية قد تؤدي في نهاية المطاف
الى زيادة المعاناة البشرية والإذلال .

إن الاخطار التي يمكن أن يسببها قصر النظر أو الممارسات البيئية المتعمدة
كثيرة ومتباينة . ومسائل النفايات السامة ، وازالة الاحراج ، والتمخر ، والامطار
الحمضية ، والشجرة الآخذة في الاتساع في طبقة الاوزون ، والتغيرات المناخية وأثر
الدفينة ، تشكل بعض الاخطار البيئية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يعالجها قبل
أن تلحق بالبيئة ضررا لا يمكن اصلاحه . ولا بد من أن تدرج هذه المسائل على قائمة
أولويات الامم المتحدة وأن توضع لها حلول عملية وسريعة اذا ما أريد للبشرية
البقاء . فهي مشاكل لا يمكن التباطؤ فيما يخصها ، لان الوقت ليس في صالحنا . وعلينا
صون العالم للأجيال المقبلة .

ان سانت فنسنت وجزر غرينادين ، بحكم كونها دولة أرخبيلية تمثل حلقة فسي
سلسلة بلدان الكاريبي ، ولها حدود غير محمية على المحيط الاطلسي والبحر الكاريبي ،
من المتعين عليها أن تكون مدركة لمدى تعرضها لان تصبح نقطة انتقال محتملة لسفن
مهربى المخدرات . اننا ندرك أيضا الاستعمال المتزايد باستمرار للعقاقير غير
المشروعة في كل أرجاء العالم ، لاسيما فيما بين الشبيبة . ولن تكلّ حكومة بلدي
أبدا في بذل جهودها ، بالتعاون مع جيراننا وأصدقائنا والمجتمع الدولي ، نحو
استئصال شأفة الاتجار غير المشروع في المخدرات ووضع نهاية لمأساة اساءة استعمال
العقاقير .

(السيد بيترز ، سانت
فنست وجزر غرينادين)

ان العقد القادم سيكون عقدا حاسما . وسيكون دور الامم المتحدة تسخير قسوى التغيير التي يتعذر ابطالها لبلوغ هدف اقامة عالم أكثر سلما ، وأكثر رخاء ، وأكثر انسانية . وسيتعين اتخاذ قرارات حيوية وصعبة . ان لدينا القدرة على تدمير كل مظاهر الحياة فوق كوكبنا هذا ، كما ان لدينا القدرة على جعل هذا العالم مكانا افضل لكل الاجيال المقبلة . اننا نتطلع الى مستقبل نشهد فيه عالما أكثر انسانية ، تكون الامم الفنية فيه أكثر سخاءً ، والامم القوية عادلة ، وتعتبر فيه الامم الضعيفة متساوية في الحقوق ، وتعامل فيه الامم الفقيرة كجواهر التاج ، وتقديس فيه كرامة الانسان على الصورة التي ارتآها لها الخالق البارئ ، لان من واجبنا ان نعمل معا للحفاظ على هذا الكوكب لابنائنا ولكل الاجيال القادمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الان لممثل فرنسا

الذي يريد ان يتكلم ممارسة لحق الرد .

وأرجو ان أذكر السادة الاعضاء بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد فيريير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : رأى ممثل فيجسي

صباح اليوم ان من المناسب ان يسائل فرنسا بشأن تجارب نووية تجريها تحت الارض في اقليمنا في بولينيزيا . بل وأكد ان تلك التجارب تسبب "تلويث ذلك الجزء من عالمنا" (A/43/PV.28 ، ص ٦١) في منطقة المحيط الهادئ .

ونود ان نذكر الجمعية العامة مرة أخرى بأن هذا الكلام لا يستند الى أي دليل علمي وأنه يتعارض مع الحقائق . ان التجارب النووية التي تجريها فرنسا تحست الارض لا تضر بمصالح دول المنطقة أو صحة الشعوب التي تعيش فيها . وهي لا تضر البيئة ، كما اثبتت ذلك بوضوح الدراسات التي أجرتها لجان عديدة وطنية ودولية .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠